**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

قسم: العلوم الاقتصادية

**عنوان المذكرة:**

# دور السياسة التجارية في علاج اختلال الميزان التجاري للجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

**من إعداد الطالب:**

- بوقرن محمد

**تحت إشراف:**

أ. د: صيد فاتح

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| بوغليطة الهام | أستاذ التعليم العالي | جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| صيد فاتح | أستاذ التعليم العالي | جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة | مشرفا، مقرّرا |
| فنازي فاطمة الزهراء | أستاذ مساعد (ب) | جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى الأغلى والأسمى والأبدي دائما وأبدا، إلى بلدي الجزائر حماك الله،

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه، وصدقها قلبه، إلى كل من نادى وكان محب للسلام والأمان على وجه هذه المعمورة،

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون، أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن، جنينا، وعلمتني صغيرا، ورافقتني بدعائها كبيرا،

إلى أبي الشامخ المكارم، الراسخ الفضائل، والحريص علي، رؤوف بي رحيم، سندي المتين، وأنيسي المعين «رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه"

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة وابنائي حفظهم الله و رعاهم.

إلى كل من دعمني، وأمدني بجهده وعمله، ووقته على إنجاز هذه الدراسة،

إليهم جميعا أهدي عملي المتواضع.

# شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي ألهمني الطموح وسدد خطاي لإنجاز هذه الدراسة،

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور الفاضل صيد فاتح الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة، وكان مثالا للعالم المتواضع،

وأشكر كذلك كل الإخوة العاملين في جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة وعلى رأسهم عمال مكتبة الكلية والمكتبة المركزية لجهودهم الطيبة في إنجاز هذه الأطروحة،

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة التحكيم على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة،

سائلا المولى عز وجل التوفيق والسداد.

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة التجارية بأدواتها المختلفة في علاج اختلال الميزان التجاري للجزائر. كما سعت لتوضيح تطور السياسة التجارية في الجزائر، وهيكل الصادرات والواردات واتجاهاتهما، وانعكاس ذلك علي رصيد الميزان التجاري.

توصلت الدراسة أن السياسة التجارية للجزائر كانت مسايرة للظروف الاقتصادية التي مرت بها ، كما توصلت الدراسة أن هيكل الصادرات والواردات لا يزالا يعنيان من اختلالات هيكلة كبيرة ، وهو ما انعكس على رصيد الميزان التجاري الذي شهد عجوزات مزمنة مند النصف الثاني من العقد الماضي.

كذلك توصلت الدراسة ان اجراءات السياسة التجارية التي اتبعتها الجزائر كان لها اثر في علاج اختلال الميزان التجاري ، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في كبح وتقليص الواردات ، كما حسنت في حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات. وفي الاخير توصلت الدراسة ايضا ان قطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري والسياسة التجارية للجزائر لا تزال تواجه ببعض التحديات ، ولكن يمكن التغلب عليها اذا ما كانت هناك سياسة تنموية محلية تعتمد اساسا علي تنويع هياكل الاقتصاد المحلي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة التجارية ؛ التجارة الخارجية، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

## Abstract:

This study aimed to clarify the role of trade policy, with its various tools, in treating the imbalance in Algeria's trade balance. It also sought to clarify the development of trade policy in Algeria, the structure and trends of exports and imports, and their impact on the balance of the trade balance.

The study found that Algeria's trade policy was keeping pace with the economic conditions it experienced. The study also found that the structure of exports and imports still suffers from major structural imbalances, which is reflected in the balance of the trade balance, which has witnessed chronic deficits since the second half of the last decade.

The study also found that the trade policy measures followed by Algeria had an impact in treating the trade imbalance, as they significantly contributed to curbing and reducing imports, and also improved the volume and value of exports outside of hydrocarbons. Finally, the study also found that the foreign trade sector, the trade balance, and the commercial policy of Algeria still face some challenges, but they can be overcome if there is a local development policy that relies primarily on diversifying the structures of the local economy.

**Keywords**: trade policy; Foreign trade, trade balance, exports, imports.

## الفهرس:


الفصل الأول: الإطار النظري السياسة التجارية والميزان التجاري ..... .....01

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية .....02

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية.....02

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية.....06

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية..... 15

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري.....24

المطلب الأول: مفهوم وأقسام الميزان التجاري.....24

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري.....27

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.....28

المطلب الرابع: السياسة التجارية وعلاج العجز في الميزان التجاري..... 30

المبحث الثالث: الميزان التجاري في ضوء الدراسات السابقة.....34

المطلب الأول: الميزان التجاري في ضوء الدراسات الأجنبية.....34

المطلب الثاني: علاج اختلال الميزان التجاري في ضوء الدراسات العربية.....38

المطلب الثالث: علاج اختلال الميزان التجاري في ضوء الدراسات الجزائرية.....39

المطلب الرابع: الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة .....41

الفصل الثاني: دور السياسة التجارية على الميزان التجاري للجزائر..... .....43

المبحث الأول: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر.....44

المطلب الأول: السياسة التجارية في ظل النظام الاشتراكي.....44

المطلب الثاني: السياسة التجارية في ظل اقتصاد السوق.....53

المبحث الثاني: مؤشرات تطور التجارة الخارجية للجزائر.....57

المطلب الاول: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية.....59

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.....65

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كوفيد– 19 على التجارة الخارجية والميزان التجاري الجزائري.....68

المبحث الثالث: تحليل الميزان التجاري الجزائري في ضوء السياسة التجارية.....73

المطلب الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري.....73

المطلب الثاني: آفاق تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري.....78

الخاتمة.....85

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول:


الجدول رقم 01: تطور التجارة الخارجية في الجزائر حسب الوجهة 1964 – 1966..... 46

الجدول رقم 02: التعريفة الجمركية لسنة 1973..... 51

الجدول رقم 03 : التوزيع السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات..... 59

الجدول رقم 04: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية 2000-2018..... 64

الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018) ..... 66

الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018..... 67

الجدول رقم 07: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد – 19 ..... 69

الجدول رقم 08: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1994-2022 ..... 73

الجدول رقم 09: تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021 ..... 75

الجدول رقم 10: تطور الميزان التجاري الجزائري 2010-2020..... 76

# مقدمة عامة

**تمهيد:**

أتاحت التجارة الخارجية الحرة وعمليات المبادلات الدولية لكافة الدول فرص تصدير منتجاتها إلى مختلف الأسواق دون قيود وعلى قدم المساواة إلا انه في المقابل التزمت الدول بفتح أسواقها المحلية أمام الواردات من السلع الأجنبية وهذا ما فرض تحديات على الدول المختلفة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين جودة إنتاجها وخفض التكلفة لديها، وتعديل تشريعاتها الوطنية وقوانينها حتى تتغلب على العوائق الناجمة عن تحرير تجارتها. وتعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول وتأمين احتياجاتها من خلال الاستيراد وفي الوقت نفسه تتخلص فائض السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية الي يكتسبها الميزان التجاري، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر على القوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

ويعكس الميزان التجاري قدرة البلد على التصدير من جهة، ومن جهة اخرى حاجاته من السلع الأجنبية، فعند الاستيراد يتم تسوية المستحقات بالعملة الأجنبية مما يعني أن الطلب على السلع الأجنبية ينتج عنه طلب على عملات أجنبية، والعكس بالنسبة للتصدير فالطلب على السلع المحلية ينتج عنه طلب على العملة المحلية. فالطلب على السلع المحلية والأجنبية يشكل الميزان التجاري، أن هذه المعاملات تحتاج لوجود وسيلة أو أداة للتسوية ويعتبر سعر الصرف هذه الأداة.

إن الجزائر باعتبارها من الدول المنتجة للنفط والغاز يتأثر ميزانها التجاري بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية وهو ما ينعكس على سياستها الاقتصادية بشكل عام كما أن العوائد الناجمة عن صادرات المحروقات تؤثر على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة، باعتبار أن الجزائر دولة نفطية أكثر منها صناعية أو زراعيه ويتم انفاق تلك المداخيل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية.

كما يلعب قطاع التجارة الخارجية دور تنموي أساسي في الاقتصاد الجزائري، وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما خلال مختلف مراحل مسيرة التنمية التي شهدتها الجزائر من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق والتي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – والتي لا تزال – وتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال العقد الاول من القرن الماضي، وكل هذا في إطار تحرير التجارة الخارجية. فضلا عن اتباع الجزائر سياسات تنموية معتمدة علي الانفاق العام الواسع مند مطلع القرن الحالي وما رافقها من توسع كبير في الواردات ، مع تقلبات وتذبذبات في الصادرات .

وهكذا ؛ كان لهذه التطورات وغيرها الاثر الواضح علي رصيد الميزان التجاري الجزائري الذي شهد فوائض خلال العقد الاول من القرن الحالي، ثم انقلب الي عجوزات كبيرة خلال النصف الثاني من العقد الثاني وما لتلك العجوزات من اثر علي الاقتصاد الوطني ككل؛ هذا الوضع دفع الجزائر الي اتباع سياسة تجارية اكثر صرامة بغية كبح هذا الاختلال . من هنا جاءت اشكالية الدراسة:

**الي اي مدي ساهمت السياسة التجارية في علاج اختلال الميزان التجاري للجزائر؟**

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية

- ✓ كيف تطورت السياسة التجارية للجزائر؟
- ✓ ما هو واقع الميزان التجاري للجزائر؟
- ✓ ماهي مختلف التحديات التي لا تزال تواجه السياسة التجارية والميزان التجاري للجزائر؟

**فرضيات البحث:**

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة تم صياغة الفرضيات التالية من أجل اختبارها، والمتمثلة في:

01- شهدت السياسة التجارية للجزائر تطورات حسب الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر

02-ساهمت السياسة التجارية التي اتبعتها الجزائر مؤخرا في علاج اختلال الميزان التجاري للجزائر

03-أن رصيد الميزان التجاري للجزائر شهد فوائض وعجوزات تماشيا مع اتجاه الصادرات والواردات السلعية وظروف الاسواق

04-لا تزال السياسة التجارية والميزان التجاري تواجه عدد من التحديات

**أهمية الدراسة:**

تكتسي الدراسة أهميتها في الموضوع بحد ذاته إذ يعتبر تناول موضوع التجارة الخارجية الجزائرية نابع من الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد، فالميزان التجاري الجزائري يعرف عجوزات وفوائض من مرحلة الى اخري وذلك حسب تطور الصادرات واسعار السلع المصدرة وخاصة المحروقات الصادرات كما ان الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال متواضعة الا أن اجراءات واضعي السياسة مؤخرا تسهم وفي تحسينها ، وفي الجانب الآخر حجم الواردات وهيكلها والتي لا تتغير بنفس اتجاه الصادرات نظرا لظروف الاقتصاد المحلي ،هذا الوضع يؤدي دائما إلى تعميق اختلالات الاقتصاد الوطني، الوضع الذي يدفع واضعي السياسات دائما الي اتباع سياسات اقتصادية – تجارية – تدخلية لعلاج أو كبح تلك الاختلالات . لذا سيتم إبراز مختلف

الأدوات والعوامل المؤثرة على الميزان التجاري الجزائري وأهم التحديات والعوائق التي تقف أمام السياسة التجارية الجزائرية.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف النظرية والتطبيقية وفقا لما يلي:

- التطرق إلى أدوات السياسة التجارية.
- التعرف على الميزان التجاري والتوزيع السلعي لكل من الصادرات والواردات.
- تحليل وضعية الميزان التجاري في الجزائر.
- تحليل العلاقات التجارية للجزائر من خلال تفسير الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية.
- إبراز أهم العوائق والتحديات أمام ترقية التجارة الخارجية.

**المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:**

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، واختبار مدى صلاحية الفرضيات وللوصول إلى الأهداف المسطرة سيتم الاستعانة بالمناهج التالية:

- ✓ **المنهج الوصفي:** اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع.
- ✓ **المنهج التحليلي:** اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي حيث تطرقنا إلى تحليل الجداول والإحصائيات المتعلقة بالميزان التجاري، معتمدين في سبيل تحقيق ذلك على مختلف بيانات مختلفة المصادر: الديوان الوطني للإحصائيات (OMS)، وزارة المالية، بنك الجزائر، البنك الدولي.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب ودوافع لاختيار هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- علاقة الموضوع بمجال التخصص؛
- أهمية موضوع الدراسة في المجال الاقتصادي عامة والتجارة الخارجية خاصة؛
- الحرص على دراسة السياسة التجارية والميزان التجاري ومعرفة مدى تأثر المتغير الأول على الثاني.

– الرغبة الشخصية للبحث في مختلف التطورات والمستجدات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

**صعوبات البحث:**

واجهتنا في اعداد هذا البحث جملة من الصعوبات والعوائق خاصة فيما تعلق بالجانب العملي والتي حالت دون الالمام بالموضوع بالشكل المطلوب، ونذكر أهمها:

– التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها الشيء الذي أخد منا الكثير من الوقت والجهد مما استوجب الدقة قصد انتقاء أفضل لما نراه الأقرب من الصحة ولا يناقض الواقع؛

– صعوبة الوصول الى مراجع متوفرة في مؤسسات بحثية خارج مؤسسة التكوين، مما دفع الى الاعتماد على الانترنت كبديل، مع ما يفرضه هذا العالم من جهد للتأكد من صحة المعلومة المقدمة في غياب الاشتراكات في الدوائر العلمية الرسمية.

– ضيق الوقت.

**حدود الدراسة:**

– الإطار الزمني تم التركيز على الفترة الممتدة من 2000-2022 لتحليل وضعية الميزان التجاري؛ أما تطور السياسة التجارية فقد تم الاشارة الى فترت سابقة كلمحة تاريخية لتطورها

– الإطار المكاني تستهدف الدراسة حالة الجزائر؛

– الإطار الموضعي تقتصر الدراسة الحالية على دراسة دور تطور أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر.

**تقسيمات الدراسة:**

ولدراسة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة لفصلين على النحو التالي؛ حيث الفصل الأول خصص للإطار النظري لسياسة التجارية والميزان التجاري؛ وقسم الى ثلاث مباحث .اما الفصل الثاني فكان بعنوان اثر السياسة التجارية على الميزان التجاري للجزائر؛ والذي قسم بدوره الى ثلاث مباحث . وفي الاخير تم تقديم جملة من النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للسياسة التجارية والميزان التجاري

**تمهيد:**

أصبح معظم الاقتصاديين يجمعون على أن الدافع الأساسي لدراسة اقتصاديات التجارة الدولية هو انقسام العالم إلى دول مختلفة من حيث الطبيعة والموقع والنمو الاقتصادي، فكل دولة تسعى للحفاظ على كيانها الاقتصادي عن طريق وقاية صناعاتها ومنتجاتها من المنافسة الدولية، مع العمل على تحقيق قدر لابأس به من التوظيف لطاقاتها المتاحة، كما أنهم يتفقون حول نقطة بداية في تناول مواضيع التجارة الدولية، وهي المقارنة بين أطروحتين متعارضتين: الأولى تنادي بضرورة إطلاق العنان لحرية التجارة الدولية وتحريرها من كل العوائق والقيود، حتى يعمل الاقتصاد في إطار المنافسة التامة ويكتسب الكفاءة العالية، أما الثانية فتدعو إلى إلزامية وضع الحواجز في الحدود في وجوه تيار التبادل الدولي لحماية الاقتصاد المحمي من المنافسة الأجنبية.

من خلال ما سبق سنحاول في هذا الفصل الي:

**المبحث الاول: الإطار النظري للسياسة التجارية**

**المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري**

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة المذكورة**

## المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة أي عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها، وبالتالي تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على اتجاه المبادلات الدولية، على أن يكون هذا في بعض الحالات من الأمور الحيوية التي تقتضيها السياسة العليا، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود بعد ذلك الدولة إلى سياسة الحرية، ولإتباع كل سياسة تجارية هناك أدوات ووسائل تستخدم لوضع السياسة التي تخدم المصلحة الاقتصادية للبد والأهداف المرجوة من ذلك.

تدرس السياسة التجارية الأساليب والعواقب التي تؤدي إلى فرض قيود التجارة، وتبحث أيضا في حماية التجارة وسياسات التكامل الاقتصادي، وتختلف السياسات التجارية المطبقة بين الدول بين الحرية التجارية والحماية (القيود)، وهذا بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية، ولكل سياسة مؤيدين ومعارضين.

### المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة التجارية

إن الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل دولة هو تنمية النشاط الاقتصادي القومي، والواقع أن السياسة التجارية ليست إلا واحدة، إلى جانب سياسات أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة، لذلك تعمل الدول على إجراء تنسيق لهذه السياسات حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها، (حشيش و شهاب، 2003، صفحة 229)، حيث تساهم السياسة التجارية في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهداف ضمنية اخرى، مثل القضاء على البطالة، والاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات وكذا استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، وفي حقيقة الأمر، لا تعدوا أن تكون سياسة التجارة الخارجية إلا ضمن إطار متناسق ومتكامل من السياسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية التامة (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 260).

وتختلف السياسة التجارية بين دولة وأخرى تبعا لتوجيهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة اقتصادها، وكذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي او على مستوى الاقتصاد العالمي بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفاتها (ذياب، 2010، صفحة 299)، وكذا حسب اختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدولة المتقدمة غيرها في الدول النامية أو الأقل نموا، فلكل دولة أهداف اقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف (حشيش و شهاب، 2003، صفحة

229)، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري او المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي واستقرار قيمة عملتها الوطنية" (مسعداوي، 2010، صفحة 70).

وقبل البحث في تعريف السياسة التجارية نحاول تعريف التجارة الخارجية حيث أنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات، وبهذا نجد أن التعريف ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة الخارجية والمتمثل بتبادل الصادرات والواردات متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، فالعلاقات الاقتصادية بين الدول تأخذ عادة شكل سلع مادية تنتقل عبر الحدود السياسية، إما داخلة إليها وتسمى الواردات واما خارجة منها وتسمى الصادرات، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير بالصادرات غير المنظورة وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بالواردات غير المنظورة، وقد أخذ مفهوم التجارة الخارجية عدة أوجه من حيث المفاهيم ويرجع ذلك حسب المرحلة التي وصلت لها طبيعة العلاقات الدولية والسياسات التي تنتهجها ومدى مواكبة الدولة للتطورات الدولية الحاصلة، ومن باب ثاني يرجع كذلك إلى حسب الدراسة والهدف من ذلك (برايس، 2012، الصفحات 03-04).

ومن جهة أخرى يختلف الرأي في القصد باصطلاح "التجارة الخارجية" من حيث المضمون والصور التي يتألف منها، فيمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، حيث يغطي اصطلاح "التجارة الخارجية" بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح "التجارة الخارجية" بمعناها الواسع كلا من:

-الصادرات والواردات المنظورة "السلعية"؛

-الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية"؛

-الهجرة الدولية أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة؛

-الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وعليه نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات

التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (برايس، 2012، صفحة 05)، كما يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة، بغية تحقيق أهداف معينة يمكن تسميتها ب "السياسة التجارية" (الزهرة، 2023، صفحة 23).

وتعتبر السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة ويرتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة" (مصطفى، 1982، صفحة 147)، وبالتالي فهي تعبر عن موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج، من خلال مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول (بركان، 2022، صفحة 27)، فهي بذلك مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 260)، وبتعبير اخر فالسياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقها لأهداف معينة فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، وبذلك في هذا السياق تعتبر كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات (شهاب، 2007، صفحة 113)، أي أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو كلاهما معا، والغرض من ذلك هو تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية (برايس، 2012، صفحة 22).

كما يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف الأنظمة الاقتصادية وتطورها، حيث تختلف من دولة صناعية إلى أخرى من حيث النمو وضمن نفس النظام باختلاف مراحل التطور الاقتصادي للدولة، ويتم اعتماد أدوات محددة لتحقيق أهدافه، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك (الزهرة، 2023، صفحة 22).

وتعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية كما يلي:

**01-الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي (الزهرة، 2023، صفحة 24):

-زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛

-حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ودعم حركة التنمية؛

-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة؛

-حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حيث يجب توفير الظروف الملائمة لها؛

-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم؛

-إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وإعادته إلى التوازن، ويحدث هذا عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، ولتحقيق التوازن تلجأ الدولة إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

**02-الأهداف السياسية والاستراتيجية:** تتمثل الأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 262)، وذلك من خلال توفير أكبر قدر من الاستقلال و الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية، والعمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية، خصوصا في فترة الأزمات والحروب (الزهرة، 2023، صفحة 24).

**03-الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، ورفع مستوى التشغيل، و إعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية معينة، إضافة إلى حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية (الزهرة، 2023، صفحة 24)،كما قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بل الفئات أو الطبقات المختلفة (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 262).

## المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة مهمة في يد الحكومات والدول لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وقد مر بعدت مراحل هامة، تمخضت عنها عدة تطورات كنتيجة لتطور الفكر الاقتصادي، ويتحدد نطاق الإنفاق الحكومي كجزء من النشاط المالي للدولة بنطاق الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع، ومنذ قيام الدولة الرأسمالية بما يسمى الدور التقليدي (الحارسة) ونطاق دورها في اتساع مستمر ينعكس في اتساع نطاق الإنفاق الحكومي.

إن السياسة التجارية بمختلف مراحلها الاقتصادية تتراوح بين اختيارات الحماية والتقييد واختيارات الحرية والتحرير، فمفهوم الحماية يتضمن الانغلاق عن الاقتصاد العالمي والتنوع الإنتاجي بينما الحرية يتضمن التبعية المتبادلة بين الدول والاندماج في الاقتصاد العالمي والتخصص، ومنه فأغلب الاقتصاديون يتفقون على أن هناك نوعان من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، فالسياسة التجارية الحرة يُقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب، أما السياسة التجارية الحمائية يُقصد بها سياسة الدولة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 261).

### أولا: حجج انصار سياسة الحماية التجارية

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب المذهب التجاري، الكاتب الإنجليزي توماس مان الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري (الزهرة، 2023، صفحة 25)، والتي يذكر من بينها:

-العمل على تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات؛

-عدم المبالغة في استهلاك السلع المستوردة؛

-اقتصار التجارة الخارجية على السفن الوطنية ؛

-عدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض للتصدير؛

-استيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير؛

- السماح بخروج النقود فقط عند الضرورة.

ومنه فسياسة الحماية التجارية هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية استنادا إلى مجموعة من الأدوات التي تقلل من الاستيراد، بغرض حماية الإنتاج الوطني من منافسة صناعات الدول الكبرى، التي تتميز بالتقدم الفني والإنتاجي والسياسات الاحتكارية، وعلى الرغم من أن سياسة الحماية التجارية تعتبر من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي إلا أن ظهور دول صناعية جديدة وناشئة اليوم، أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة كالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والصراع بين الاتحاد الأوروبي واليابان، جعل هذا المفهوم يتطور إلى ما بات يعرف بالخطر الجديد أو بمصطلح الحمائية الجديدة، وقد لا تتعارض الحمائية الجديدة في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي لا يمكن الوصول للهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة و هو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها (بركان، 2022، صفحة 28).

ومنه فأصحاب الحماية لا يعترضون على حرية التجارة من حيث مزايا تتعلق بتقسيم العمل الدولي وبأن التبادل يتم على أساس اختلاف نفقات الإنتاج النسبية، غير أنهم يرون أن هناك أهدافا أخرى يتعين على الدولة تحقيقها، حتى لو اقتضى الأمر التضحية ببعض مزايا الحرية (الزهرة، 2023، صفحة 25)، ويمكن تقسيم حججهم وفقا لطبيعتها إلى حجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية نذكرها فيما يلي:

**1 -الحجج غير الاقتصادية** (شيحة، 1994، صفحة 68):

**أ- حجة الدفاع والأمن:** وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما قال "الدفاع أكثر أهمية من الثروة"، فكل الدول معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا من أجل حماية بعض الصناعات التي تراها استراتيجية لبقائها وديمومتها، كما قد تتعارض التجارة في دولة أو عدة دول مع أمنها أو مبادئها، أو بسبب خلاف إيديولوجي كحصار الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا، أو أن دولة ما تمثل خطرا أو تهديدا على أمن وسلامة منطقة أو دولة مجاورة، فتفرض القيود على التجارة معها.

كما قد تتخذ بعض الدول إجراءات منع تصدير بعض المنتجات عالية التكنولوجيا بحجة المحافظة على الأمن والسلام في العالم، فتمنع تجارة بعض المركبات الإلكترونية، أو بعض الأجزاء من المعدات كونها قد تستعمل في إنتاج أسلحة خطيرة كالأسلحة النووية، إلا أنه كثيرا ما تستعمل هذه الحجة حتى تبقى بعض الدول محتكرة للصناعات ذات التكنولوجية المتقدمة.

**ب- حجة المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، في حالة عدم توفر قدرات إنتاجية للدولة، وميزات نسبية تحسن استغلالها، تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية، ومن أجل تجنب هذه التبعية للخارج، والمحافظة على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية، فالتبعية قائمة للصادرات والواردات معا، فدولة مثل اليابان، تتمتع بحرية تجارية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتحقق فائضا كبيرا يمكنها أيضا أن تتعرض لمخاطر التبعية، فأمريكا بالنسبة لليابان تمثل محتكر شراء، أي أن السوق الأمريكية تستوعب أكثر من 30% من صادرات اليابان، وإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية، أن توقف النمو الياباني أو تحدث اضطرابات في الهيكل الصناعي الياباني، وتعرض هذا الاقتصاد لخطر البطالة، ما عليها إلا أن تضع القيود أمام الصادرات اليابانية، فمن أجل أن تحافظ الدولة على طابعها الوطني وتجنب التبعية المطلقة على الدولة أن تتبع سياسة حمائية من أجل المحافظة على حد أدنى من النشاطات الاقتصادية والصناعية يؤمن لها حاجاتها الإستراتيجية على الأقل.

**جـ-حجة حماية القطاع الزراعي:** يمثل القطاع الزراعي في كثير من الدول قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

**د–الحجة الدينية والأخلاقية:** فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية.

**2–الحجج الاقتصادية:**

وهي حجج ليست مستخرجة من أساس نظري وحيد، بل تتعلق بجوانب مختلفة مستمدة من الواقع، وهي تختلف من حيث قيمتها العلمية، ومن أهمها ما يلي:

**أ– حماية الصناعات الناشئة:** من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة، حيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الخارجية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية، لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة، والمشابهة للإنتاج المحلي، أو ممارسة نوع من الحماية الانغلاقية ومنع استيراد هذه السلع (شيحة، 1994، صفحة 68)، أو بتقديم الإعانات إلى الصناعات الناشئة التي من مزاياها ما يلي (الزهرة، 2023، صفحة 28):

–أن الإعانات تكون مباشرة، فالصناعة التي تحصل على الإعانة يتعين عليها إنفاقها في مجالات معينة، ومن حق السلطات مانحة الإعانة أن تراقب أثرها على الإنتاج والتكاليف والأسعار.

–أن الإعانة لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بل يحصل المستهلك على السلعة بنفس السعر لأن الدولة هي التي تقوم بدفع فرق التكلفة في شكل إعانة.

–لا يقل المعروض من السلع بعكس الوضع في حالة الحماية، وعلى ذلك لا تختفي المنافسة بين السلع المستوردة والمنتجة محليا، وإذا حاول المنتج المحلي رفع السعر، فإن المنافسة من المنتجات الأجنبية كفيلة بتحقيق السعر العادل.

–تؤدي الإعانة إلى تشجيع التصدير، لأن المصدر يصبح في وضع يمكنه من البيع في الأسواق الأجنبية.

والحماية التجارية تخضع للشروط التالية (مصطفى، 1982، صفحة 152):

– أن الحماية تخص الصناعة وليس الزراعة، لأن الأخيرة لو لم تكن مهيأة بطبيعتها للإنتاج الزراعي فإن الحماية لا تفيدها، كما أن تقدم الصناعة تؤدي في النهاية إلى زيادة دخول المزارعين، في حين أن حماية الزراعة تضر بالصناعة، مما ينجر عنها من ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية الذي يترتب عليه ارتفاع في تكلفة الإنتاج الصناعي؛

–أن تفرض الحماية فقط على الصناعات التي تتوفر على مقومات النجاح حتى تتمكن من البقاء والصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية؛

–أن تكون مؤقتة، حيث لا يجوز أن تدوم أكثر من الفترة اللازمة لنمو الصناعات الناشئة، ووصولها لمرحلة تستطيع فيها أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية.

لكن من الناحية العملية يصعب التحقق من تلك الشروط الحمائية، حيث أنه من الصعب التحقق من أن الصناعة ستحقق النجاح، وليس من المؤكد أن أصحاب الأعمال سيقبلون في المستقبل إزالة هذه الحماية، بل بالعكس بمرور الزمن سيطالبون ببقاء الحماية أو زيادتها، حيث تصبح هذه الصناعة في معزل عن الصناعات المنافسة في الدول الأخرى، فتهمل التطور والتجديد في وسائل الإنتاج، معتقدة أن الحماية أصبحت حقا مكتسبا لا يمكن التنازل عنه.

**ب–الحماية لزيادة حجم التشغيل:** تقييد التجارة من شانه أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وبالتالي زيادة نسب العمالة وتقليل البطالة، وذلك لأن فرض الحماية يزيد الطلب على المنتجات المحلية، ومنه زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية (الزهرة، 2023، صفحة 28).

**جـ– الحماية بغرض تنويع الإنتاج:** الحماية تجنب المخاطر الناتجة عن التخصص الزائد، وتسعى إلى تحقيق التنوع في الإنتاج، فالدولة التي تتخصص في إنتاج منتج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي، قد تعرض اقتصادها الوطني للخطر، إذا ما حدث على هذا المنتج طارئ سواء كان طبيعيا أو اقتصاديا، فتنوع الإنتاج من شأنه أن يمكن الدولة من أن تواجه أي خطر سواء تعلق الأمر بتقلبات الأسعار، أو تعلق بحالة انقطاع في الأسواق الخارجية بسبب ظروف سياسية، أو بسبب حدوث كساد في اقتصاديات الدول التي تصدر إليها السلعة أو ظهور منافسة قوية في وجه هذه السلعة، وفي هذه الحالة لا يمكن إتباع سياسة اقتصادية قصد تنويع الإنتاج،

دون الرجوع إلى سياسة الحماية (الزهرة، 2023، صفحة 28)، إلا أن معارضي الحماية لغرض تنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي يأخذون عليها ما يلي (عجيمة، 1977، صفحة 139) :

-أن معظم الدول لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لضخامة حجم اقتصادها؛

-لا يمكن القضاء على الكساد بتنويع الإنتاج لأن الكساد يحدث نتيجة لعوامل داخلية تتعلق خاصة بالاستثمار؛

ومع ذلك نجد أن المعارضين للحماية لغرض تنويع الإنتاج، يوافقون عليها إذا ما تعلق الأمر بالسلع الأساسية، وضرورة توفير قدر من الاكتفاء الذاتي ومواجهة انقطاع الحصول عليها من الخارج.

**د- الحماية بغرض الحصول على إيراد:** يرى أنصار الحماية أن فرض الرسوم الجمركية بنسبة مرتفعة من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في إيرادات الدولة، ولقد كانت الرسوم الجمركية تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوائل الأربعينات من هذا القرن، وما زالت تشكل معظم الإيرادات في العديد من الدول السائرة في النمو، لكن قد تؤدي المبالغة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات، وإلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي للدولة، كما تؤدي أيضا إلى ممارسة المعاملة بالمثل من قبل الدول الأجنبية لصادرات الدول (الزهرة، 2023، صفحة 29).

**هـ- الحماية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات:** تفرض الحماية بغرض مواجهة العجز في الميزان التجاري، من خلال قيام الدولة بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات من بعض السلع، خاصة منها الكمالية حتى تقل الواردات، ويقل معها خروج العملات الأجنبية، غير أن إجراء الحماية هذا كثيرا ما يؤدي بالدول الأخرى إلى المعاملة بالمثل، فتقل صادرات الدولة الحامية، لذلك يرى البعض ضرورة تجنبها، وتقوم الدولة قصد معالجة الميزان التجاري بتخفيض القيمة الخارجية للعملة، ويكون تخفيض قيمة العملة بـ 10 % يرجى منه زيادة في سعر السلعة الأجنبية بمقدار 10% وفي نفس الوقت يؤدي إلى تشجيع الصادرات بمقدار 10 % ومعنى هذا أنه تمت زيادة الضريبة على الواردات ب 10% وتم إعادة الصادرات ب 10 %.

من المفترض أن فرض الضريبة الجمركية يؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات الأجنبية حتى تتمكن من منافسة المنتجات المحلية في سوق الدولة إلى فرضت الرسم الجمركي، وبذلك تدفع الدولة المستوردة مبلغا أقل ثمنا لوارداتها، حيث يتحول معدل التبادل الدولي لصالحها، إلا أن الأسعار المحلية قد ترتفع وبالتالي لا تنخفض أسعار

الواردات بكل الضريبة، وفي الحقيقة فإن أثر الرسم الجمركي يتوقف على عدة عوامل، وخاصة على مرونة الطلب، ومرونة العرض، في كل من البلدين طرفي التبادل (عجيمة، 1977، صفحة 148).

**و–الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال:** فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، كما أن فرض الحماية على الصناعة في الداخل، وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، بجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الاستفادة من معدل الربح المرتفع (مصطفى، 1982، صفحة 152).

**ثانيا: حجج انصار سياسة الحرية التجارية**

يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة، المالية أو الكمية، للعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويشكل تحرير التجارة الخارجية اليوم قاعدة أساسية من قواعد المنظمة العالمية للتجارة في عصر العولمة إذ تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للنمو في ظل العولمة، فتحرير التجارة الخارجية وفق هذا التوجه يرفع من حجمها ويعزز النمو الاقتصادي و المنافسة، كما يعمل على تحفيز الشركات على ابتكار وتطوير منتجاتها، وتقديم المزيد من سلعها وخدماتها في السوق والحفاظ على أسعار منخفضة وجودة عالية من اجل زيادة حصتها في السوق ما يساهم في تحسين المستوى المعيشي (بركان، 2022، صفحة 27).

لا يعارض أنصار الحماية على ما لحرية التجارة من مزايا، إلا أنهم يرون أن الظروف تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية، ولكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إل المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة "**فرانسوا كيني**" (1694–1774)، ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين (الزهرة، 2023، صفحة 30).

**01–الحجج الاقتصادية:** قدم أنصار مذهب حرية التجارة عددا من الحجج نذكر منها(الزهرة، 2023، الصفحات 31–32):

**أ– الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:** تؤدي سياسة حرية التجارة إلى خلق مناخ للمنافسة التي تساعد على النهوض بمستوى الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار الدولية، وهذا الأمر

يكون في صالح رفع الكفاءة الاقتصادية من ناحية، وفي صالح المستهلكين من ناحية أخرى، فبالنسبة للكفاءة الإنتاجية سوف تتحسن نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته، أما بالنسبة للمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، ويعاب على هذه الحجة أنها تراعي مصلحة المستهلك دون مصلحة المنتج الوطني، فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين نتيجة لشدة المنافسة الأجنبية.

**ب –الحرية تشجع فنون الإنتاج وتطوره:** إن قيام المنافسة بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية تؤدي إلى توفير المناخ لكل صناعة على التطور، حتى تستطيع أن تصمد في الأسواق الدولية في ظل حرية التجارة، حيث تهتم هذه الحجة بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، حيث أن طبيعة المنافسة في البقاء للأصلح والأقوى والقضاء بصفة مستمرة على المنتج الضعيف.

**جـ–الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** إن حرية التجارة تمنع من قيام الاحتكارات إذ أن المستهلك قادر على شراء سلع من الخارج إذا كانت هناك سيطرة احتكارية على السوق المحلية، وبالتالي فمن الصعب قيام احتكارات داخل الدولة، ولكن يرد على هذه الحجة بأنه قد توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنين والأجانب في سوق واحدة وبذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة.

**د–الحرية تحقق مصلحة المستهلكين:** كما سبق وأن ذكرنا في الحجج السابقة أن للمستهلك حرية الاختيار بين البدائل الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار الأجود والأرخص منها، وما يمكن الإشارة إليه أن هناك بعض الشركات الكبرى العملاقة التي تسيطر على الأسواق تعمل على تعظيم الأرباح بغض النظر عن مصلحة المستهلك في حال بروز فائض في الإنتاج يتم إهدار هذا الفائض إما بحرقه أو إلقائه في البحر وهذا حفاظا على مستوى مرتفع من الربح.

**هـ– الحرية تساعد على الإنتاج الكبير:** يري أنصار حرية التجارة أن السياسة التجارية الحرة تساعد الدول على زيادة الطاقة الإنتاجية لمشاريعها، ففي ظل سياسة الحماية يعتمد على اتساع حجم المشروعات في القيام بالاحتكارات التي يمكن لها عزل السوق الوطنية عن الخارج ، تحت الحماية الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية وبالتالي لن تستطيع الوصول إلى أحجامها المثلي بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، فالدولة قد تضر باقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء المشاريع البعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة

عن النفقات التي تنتج بها المشاريع ذات الحجم الأمثل. ويرد على هذه الحجة بأن معظم اقتصاديات الدول التي تقوم بالإنتاج بعيدا عن الحجم الأمثل للمشروع تكون عادة من الدول المتخلفة.

**و- الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير**: ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وأساس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالمية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام، لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، وحيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول، فلن تستطيع دولة تصدير فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي، ويرد على هذه الحجة أن فتح هذه الأسواق وإلغاء الرسوم الجمركية قد يؤدي إلي انتشار البطالة وتدهور الإنتاج المحلي.

**ي- الحرية تساعد على التخصص الدولي في الإنتاج**: تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، لما تسمح به سياسة حرية التجارة لكافة الدول بأن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة نسبية، حيث يسمح التخصص الدولي في ظل التجارة الحرة إلى تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف التبادل بما يكفل تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية لكل منهما، ووفقا لهذه الحجة فان من شأن التخصص رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، مما يساهم في زيادة الناتج القومي وخفض التكاليف النسبية على المستوى الدولي، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك، بأن تكون لديه الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته من مصادر متنوعة بأفضل جودة وبأرخص الأسعار (غزلان، 1975، صفحة 184).

**02- الحجج الغير اقتصادية**: يستند أنصار مذهب تحرير التجارة بالحجج الغير اقتصادية إلى المظاهر السلبية التي تشيع في مذهب تقييد التجارة، كنشوب الحروب بين مختلف دول العالم أو ما يطلق عليها باسم الحروب التجارية الدولية، بسبب عدم التضامن وتفكيك روح التعاون بين الاقتصاديات الوطنية وعدم ارتباطها بالاقتصاد الدولي، الذي يعمل وفق مبدأ الاعتماد المتبادل المتعدد الأطراف وبالفعل فقد شهد العالم حالات من الحماية تعكس مثل هذا المفهوم (كفرض تعريفة القصاص أو الثأر، و غلق الحدود أمام واردات بعض الدول تحت حجة فرض القيود الكمية أو عدم استيفاء الشروط الصحية أو الفنية...)، ولاشك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تفر إضرارا بالغا بالتجارة الدولية، فهي أولا تفرز أحجاما من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي إلى تفويت الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي، ورغم أن المذهبين السابقين متناقضين، إلا أن عمليا يتعذر التطبيق الحرفي لأي منهما على المبادلات التجارية

الخارجية، فأقصى ما عرفته السياسات التجارية لكافة الدول هو تغليب أحد خطي التحرير أو التقييد، تغليبا يجري يتضمن أفكار المذهب الثاني (وفاء، 2000).

**المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية**

هناك عدة تدابير وإجراءات تعتمدها الدولة من أجل تنشيط التجارة الخارجية أو تضييق نطاق تطبيقها، فهناك إجراءات وأدوات سعرية، كمية، وتنظيمية تستعمل إما بطريقة متوازية أو مستقلة عن بعضها البعض، فاعتماد الدولة على سياسة حمائية يتجلى من خلال التشديد والرفع من هذه الأدوات فيما يعكس التخفيف والتخفيض منها تبني سياسة الحرية التجارية.

**أولا: أدوات السياسة التجارية الحمائية:** كما يمكن تقسيم ادوات السياسة التجارية الحمائية الى ثلاث أصناف، نحاول إجمالهم فيما يلي:

**01- الأدوات السعرية:** وسميت بالأدوات السعرية للتجارة الخارجية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة على الأسعار والتكاليف الناجمة عن التجارة الخارجية بما في ذلك الاستيراد والتصدير، فهي بذلك كافة الإجراءات المرتبطة باستخدام المال في توجيه السياسة التجارية لدولة ما، من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات أو تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات، بالإضافة إلى حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، وتتفرع أساسا إلى(بركان، 2022، صفحة 28):

**أ-الرسوم الجمركية (الضريبة الجمركية):** من الأدوات التي تستخدم في تنفيذ السياسة التجارية الرسوم الجمركية أو التعريفة الجمركية، والتعريفة هي ضريبة أو رسم يفرض على السلعة التي يتم الاتجار بها وذلك عند اختراقها الحدود الوطنية لبلدها، أي هي أداة سعرية تفرض على الصادرات والواردات (برايس، 2012، صفحة 26)، وفي الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية، ويؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكانية البيع بأسعار مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، كما أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي، إذا ارتفاع سعر السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من استهلاكها، ويضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل إشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كليا، ويتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك بصورة أوضح، والعكس بالعكس.

وتلجأ معظم الدول النامية إلى فرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك الكمالية، بقصد تقييد هذا الاستهلاك و توفير جزء اكبر من الدخل القومي لأغراض الاستثمار أو التنمية، ولعل أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول على إيرادات للدولة، وما زالت الدول تطبقها حتى وقتنا هذا، وتعتبر الرسوم الجمركية إيراد خالصا إذا ما تم فرضها على منتج لا يتم إنتاجه محليا، وفي بعض الأحيان تفرض رسوم على الصادرات بغرض تحقيق إيرادات للدولة، وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل الوطني، يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أسعار السلعة الخاضعة للرسم، وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية، حيث نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي النادر نسبيا، ولذلك فان الحواجز الجمركية دائما في صالح أصحاب عناصر الإنتاج النادرة نسبيا، حيث يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين (الزهرة، 2023، صفحة 33)، ويمكننا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات (برايس، 2012، صفحة 27):

**الرسوم الجمركية النوعية:** وتعني أن الرسم (الضريبة) يحتسب على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلعة المستوردة، بصرف النظر عن قيمة السلعة نفسها.

**الرسوم الجمركية القيمية:** وتعني أن الضريبة تفترض وتحتسب على أساس نسبة قيمة البضاعة المستوردة، أي أن الضريبة عبارة عن نسبة معينة من سعر بيع أو استيراد السلعة.

**الرسوم الجمركية المركبة:** وقد تفرض التعريفة الجمركية بطريقة مركبة بمعنى يستخدم السعر القيمي أو النسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا.

**ب– سياسة الإغراق:** فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية سعر يقل عن السعر الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية (قاشي، 2007، صفحة 108)، ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين ثلاثة أنواع من الإغراق: الإغراق العارض هو الإغراق الفجائي وذلك يكون عند ظرف التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية (برايس، 2012، صفحة 28).

ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، حيث في المرونة القليلة يبيع بسعر مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بسعر منخفض، كما وتختلف أثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدول المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية، وتتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق بهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها لرفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ومن هنا تتضح خطورة الأثر الضار للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد، وبالتالي يجب حماية الاقتصاد الوطني من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء على المنافسة (الزهرة، 2023، صفحة 34).

**جـ- الرقابة على الصرف:** يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وهو نظام بمقتضاه تحتكر الدولة التعامل به من حيث البيع والشراء، وهي التي تحدد العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات العرض والطلب (برايس، 2012، صفحة 27)، كما أن الدولة قد تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف مع أنه يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، ويقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة، وتخفيض سعر الصرف، ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة وفي مقدمتها يأتي علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج، و قد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو لتدهور أسعارها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه تشجيع الصناعات التصديرية، و يقصد بعملية التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، بما يتضمنه من إعادة تقويم احتياطات الذهب المتاحة لديها وفقا للسعر الجديد، كما قد يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا أخرى (الزهرة، 2023، صفحة 35)، وتتمثل ابرز صوره في احتكار

الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيودا تنظم التعاون في النقد الأجنبي، وهذا ما يعني أن هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي، لذا فالدولة هي الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بيع الصرف الأجنبي أو شراءه إلا من البنك المركزي (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 262).

**02- الادوات الكمية:**

تهدف الأدوات الكمية بالأساس إلى التحكم والضبط الكمي لمبادلات الدولة من والى الخارج (نميش، 2022، صفحة 378)، ويقصد بها كافة الوسائل غير المالية التي تستخدمها الدول من أجل حماية ودعم منتجاتها الوطنية أو إصلاح خلل في ميزان المدفوعات، تتمثل أساسا في نظام الحظر الاستثنائي أو المستمر، نظام الحصص من خلال فرض قيود على الاستيراد كحالة عامة و على التصدير في حالات خاصة خلال فترة زمنية معينة، و يقترن هذا النظام عادة بتطبيق نظام رخص الاستيراد باعتباره وسيلة من الوسائل غير المباشرة لفرض حصص الاستيراد (بركان، 2022، صفحة 28):

**أ- نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص فرض القيود على الاستيراد (ونادرا على التصدير)، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، وقد تكون الحصص كمية أو قيمية ولكل منها مزاياه وعيوبه، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينيات، وقد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولى، عندما قامت فرنسا باستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعها في ذلك كثير من الدول وذلك لعدة أسباب منها عدم مرونة عرض الواردات، وعدم معرفة ظروف عرض وطلب السلع، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكانية الأخذ به في حدود الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول، كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنين، و يعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري في العلاقات الاقتصادية، مع ما قد ينجم عنه من مساوئ الجمود والتحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات، وبسبب تلك المآخذ وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام ، على أنه لا مفر من الالتجاء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية الشديدة (الزهرة، 2023، صفحة 36).

**ب- تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص إذا كان يخص المنتجات غير المرغوب فيها وقد تسمح السلطات هذه التراخيص في الحدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، أو تصدر تراخيص الاستيرَاد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد (الزهرة، 2023، صفحة 36)، وتعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، حيث أنها تستخدم أحيانا كذريعة للحد من المنافسة الأجنبية للمنتجات المحلية (برايس، 2012، صفحة 29).

**جـ- القيود الطوعية على التصدير:** القيود الطوعية على التصدير، أو اتفاقات التقييد الطوعية وهي حصة على الواردات تديرها الدولة المصدرة بدلا من أن تكون من طرف الدولة المستوردة، وهذه القيود تفرض بصفة عامة للضغط على البلد المستورد، حيث أن أثارها مماثلة تماما لحصص الاستيراد التي تخصص التراخيص للحكومات الأجنبية، والقيود الطوعية على التصدير تكون أكثر تكلفة بالنسبة للبلد المستورد مقارنة بالتعريفة الجمركية التي تحد من الواردات (برايس، 2012، صفحة 29).

**03- الأدوات التنظيمية:**

وهي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تحدث فيه المبادلات الدولية وتتجسد أساسا في المعاهدات والاتفاقات التجارية التي تعقد بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بين الدول، عادة ما تتضمن أحكام المعاهدات النص على مبدأ المساواة في المعاملة، أو مبدأ المعاملة بالمثل (بركان، 2022، صفحة 28):

**أ- المعاهدات التجارية:** هي عبارة عن اتفاق الدولة مع دولة أو دول أخرى عن طريق أجهزتها الدبلوماسية (وزارة الخارجية)، حيث الغرض منه هو تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل نوعين من الأمور: نوع يغلب عليه الطابع السياسي منها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، ونوع يغلب عليه الطابع الاقتصادي مثل تنظيم الرسوم والإجراءات الجمركية وانشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري. وتتضمن المعاهدات التجارية مبادئ معينة: مبدأ المساواة، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو

أكثرها شهرة ويقصد به أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع الدول الأعضاء بمعنى عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجارية (برايس، 2012، صفحة 30).

**ب- الإتفاقيات التجارية:** هي عبارة عن الترتيبات التي تتم بين دولتين أو أكثر لتنظيم التجارة بينهما وتعرف الإتفاقات التي توقع بين دولتين فقط باسم "الاتفاقيات الثنائية" بينما يطلق على الاتفاقيات التي تضم أكثر من دولتين اسم "الاتفاقيات المتعددة الأطراف"، حيث يحدد حجم التبادل التجاري بين طرفي أو أطراف الاتفاقية خلال مدة سريانها، والفرق بين المعاهدة والاتفاق التجاري، يكون من حيث المدة فالاتفاق يكون أقصر من المعاهدة ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة التي تتناول مبادئ عامة في الغالب أو ما يعرف بتنويع القاعدة الإنتاجية، من ضمن أحد أهم الاستراتيجيات التي تسعى اغلب اقتصاديات المورد الوحيد إلى تحقيقيا، حيث اتجهت معظم الدول العربية نحو التنويع الاقتصادي لكونه خيارا استراتيجيا للتحرر من التبعية النفطية بالدرجة الأولى، وأيضا لما له من أهمية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي (برايس، 2012، صفحة 30).

**جـ- اتفاقات الدفع:** وهي إتفاقية انتشرت بعد الكساد العالمي الكبير، وكانت نتيجة حتمية لنقص الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل طبقا لاتفاقية الدفع بنظام المقاصة، أي تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني لعمليات التبادل التجاري الدولي (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 263)، وينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب المقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الأخرى (بكري، 2009، صفحة 31).

**د- التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية نتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها (الزهرة، 2023، صفحة 38):

**منطقة التجارة الحرة:** وهنا تلتزم كل الدول عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة

الحق في فرض الرسوم الجمركية حسبما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة ومن أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث الاتحاد الأوروبي.

**الاتحاد الجمركي:** ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه للرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، ومن أشهر الأمثلة على ذلك اتحاد البنيلوكس.

**الاتحاد الاقتصادي:** ولا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.

**الاندماج الاقتصادي الكامل:** وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي، يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهذه هي الصورة المتحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.

**التكتلات الاقتصادية الدولية:** يعتبر تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها الجهود الدولية، ولقد تعددت مظاهر هذا التعاون وانتشرت الأجهزة الدولية الجماعية التي تعمل على تحقيقه منذ الحرب العالمية الثانية، وأهم هذه الاتفاقات في مجال التجارة الدولية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

**هـ- الحماية الإدارية:** من خلال الإجراءات الاستثنائية التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، زيادة قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش..... ، وقد تكون الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.

**و- اتجار الدولة:** يهدف إلى تنظيم تسويقا الصادرات الرئيسية سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير، هذا في مجال الصادرات، أما في مجال الواردات فتهدف إلى سد احتياجات البلاد من الواردات من السلع الضرورية الأساسية،

سواء سلع استهلاكية أو رأسمالية، ومن مستلزمات الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 263).

**ي- الحظر أو المنع:** المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، وقد يكون هذا الحظر مؤقتا أو دائما وقد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك والمنتج كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، وبعض السلع التي تراها الدولة كمالية وأخرى قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة، وقد تكون الأسباب سياسية عندما تمنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة عقائدية بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف معينة، ولا يعتبر المنع نظاما للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والمعلمات غير المنوعة دوليا، وبهذا الشكل يمثل المنع تهديدا للتجارة الدولية (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 263).

**ر- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:** يقصد بها فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعا (العدلي، 2006، صفحة 221).

**ثانيا: أدوات سياسة حرية التجارة الدولية:** لقد تحولت معظم دول العالم في ظل الجات ومنعمة التجارة العالمية إلى سياسة حرية التجارة، وخاصة أنه ينفذ في كثير من دول العالم ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثل تحرير التجارة الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول إلى سياسة الحرية التجارية أمام أدوات جديدة مختلفة بشكل كبير عن الأدوات التي كانت تنفذ في ظل مرحلة سيادة السياسة الحمائية التجارية.

**01- إزالة القيود الكمية المباشرة:**

حيث أدى التحول إلى سياسة حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظام الحصص، وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكذلك نلاحظه في اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها." (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 263).

**02-الإعانات (إعانات التصدير):**

وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية (قاشي، 2007، صفحة 108)، وتكون في شكل مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأسعار التي يبيعون على أساسها، والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة و تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها، كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية (الزهرة، 2023، صفحة 34).

**03- حوافز التصدير**

وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات وخفض تكاليف التمويل للصادرات (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 264)

**04- إقامة المناطق الحرة :**

تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، فالمناطق الحرة تعتبر جزءا من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، إلا فيما ينص عليه قانون عليه إنشائها كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية وبالتالي تقوم على حرية المعاملات وترتبط بالأسواق العالمية أو الدولية (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 264).

## المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو معيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية، كما أنه يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، ويمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي، ونتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الميزان التجاري وانواعه، التوازن، أسباب وأنواع الاختلالات في الميزان التجاري بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في الميزان التجاري وأثره الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم وأقسام الميزان التجاري

قبل التطرق لمفهوم الميزان التجاري نعرج لمفهوم ميزان المدفوعات، فميزان المدفوعات هو مصطلح أكثر شمولية من الميزان التجاري حيث أنه يأخذ بعين الاعتبار كل المبادلات الدولية بين الدولة وباقي دول العالم، فانه بالإضافة إلى حساب الصادرات والواردات من السلع والخدمات فيشمل أيضا مجموعة الاستثمارات المالية وغير المالية ومنح والإعانات الخاصة والعامة فهو يعتبر الحساب الشامل لمجمل المدفوعات التي تمت خلال فترة معينة تقريبا سنة بين هذه الدولة ودول العالم الأخرى ومثله مثل الميزان التجاري فهو يكمن أن يكون في حالة عجز أو فائض أما التوازن فصعب التحقق في ميزان المدفوعات، وأيضا تختلف نتائج ميزان المدفوعات عن نتائج الميزان التجاري، فمن الممكن أن يسجل الميزان التجاري عجزا بينما يحقق ميزان المدفوعات فائضا في نفس الفترة الزمنية. بينما أهمية الميزان التجاري تكون للدول النامية، أما في الدول الصناعية والدول العامة في ميدان الاستثمارات الدولية فتزداد أهمية الخدمات والاستثمارات لدرجة تؤدي إلى نقص الأهمية النسبية للصادرات والواردات السلعية لأن هذه الدول تنتج غذائها بنفسها ولا تعتمد على أحد، أي أنه بزيادة درجة التراجع الاقتصادي تزداد أهمية بنود، الميزان التجاري، بينما تزداد أهمية ميزان المدفوعات كلما تقدمت الدولة اقتصاديا(جيدل و دردوري، 2021، صفحة 83)، ومن هذا التعريف يتبين ما يلي (منهوم، 2013، صفحة 20):

– ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها؛

– الأشخاص المقيمين بصفة عرضية على أرض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين للسياحة؛

– يعد مقيما كل شخص الطبيعى والاعتبارى (بنوك، شركات، مؤسسات...الخ) يزاول نشاطه داخل إقليم الدولة، بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها؛

لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنهيها في أخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلي ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام (يونس و محمد، أساسيات علم الاقتصاد، 2000، صفحة 381).

**أولا: مفهوم الميزان التجاري:** من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى الدول والاستيراد من دول أخرى، وهذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أو أجلا، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو تسجيلا وافيا، تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق، وما عليها التزامات، وهذا السجل هو ما يسمى الميزان التجاري، ومنه فالميزان التجاري يقصد به رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا المعني الواسع للميزان التجاري (عبد الجليل، 2012، صفحة 96)، فالميزان التجاري يمثل صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، مما يستدعي معرفة سعر الصرف لتوحيد عملة الحساب وتقدير رصيد الميزان التجاري (خلف، 2001، صفحة 234)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

**رصيد الميزان التجاري =إجمالي صادرات البلد – إجمالي واردات البلد**

ومنه فالميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة ثلاث أشهر)، فالميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد، حيث أن الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات

أكثر من وارداتها، نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري "، وتعد كل من كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي (هجيرة، 2012/2011، صفحة 69).

ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول، ويعرف أيضا بانه رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا، كما انه يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال مدة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد (بختيار و بختيار، 2021، صفحة 176).

**ثانيا: أقسام وعناصر الميزان التجاري:** ينقسم الميزان التجاري إلى كل من الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي وفي ما يلي شرح لكلى القسمين (هجيرة، 2012/2011، صفحة 97):

**أ: الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية)؛

**ب: الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

كما تتمثل عناصر الميزان التجاري في الصادرات والواردات، فالصادرات تعرف على انها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع الى العالم الخارجي، بمعنى اخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني، اما الواردات فيمكن تعريفها بانها الجزء من الناتج القومي للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدودها، حيث يتم بيع هذه السلع الى المواطنين داخل الدولة وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع (بختيار و بختيار، 2021، صفحة 176).

**المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري**

بالرغم من إن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين ان حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

**اولا: التوازن في الميزان التجاري:** يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى، مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون الانتاج المحلي مضاف إليه الواردات يساوي الطلب المحلي زائد الطلب الخارجي(الصادرات)، فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (تتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي (دوحة، 2014، صفحة 112).

**ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري:** يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة عدم تساوي مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن من الميزان التجاري، فاذا زادت حقوق الدولة المترتبة للدولة على التزامات الدفع اتجاه الدول الأخرى فان هذه الحالة تسمى بحالة الفائض في الميزان، اما العجز فينشأ عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، اي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج) التزاماتها اتجاههم.

اذا كان الاختلال طويل الأجل يحمل نتائج اقتصادية غير مرغوبة في حلتيه سواء الفائض او العجز، الا ان المشكلات في الاختلال تبرز بشكل اكبر في حالة العجز، حيث ان الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤذي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤذي الى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، مما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هدا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان

التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد، وهو ما يستدعي التحليل الاقتصادي السليم لمصدر الاختلال قصد تقييم المدلولات الاقتصادية له.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية لضعف قدرتها على إنتاج هده السلع، بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا إن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما ان زيادة الطلب على المنتجات إلى الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم الطاقة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها (دوحة، 2014، الصفحات 121-122).

**المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري**

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي (جيدل و دردوري، 2021، الصفحات 78-81):

**أولا– سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتهما بوحدة واحدة من النقد الأجنبي كما يعرف على انه عدد من لعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، ومنه يؤدي لرفع القيمة الخارجية للعملة على خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وفي حالة تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة

التنافسية للصادرات وبالتالي تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية، ونادرا ما تلجأ الدولة إلى رفع العملة في حين يظهر أثر تخفيض العملة على الصادرات والواردات كما يلي:

– **أثر تخفيض العملة على الصادرات:** يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية ومن تم زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة كمية الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.

– **أثر تخفيض العملة على الواردات:** يؤدي خفض قيمة العملة الى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات يشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن تم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

**ثانيا– التضخم وتغيرات أسعار الفائدة:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ونظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات من ناحية أخرى، ان ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وفي حالة انخفاض أسعار الفائدة يؤدي الى خروج رؤوس الأموال وبدوره يؤدي إلى تراجع العملية الإنتاجية، وبالتالي تراجع الصادرات ومنه تأثير الميزان التجاري سلبا.

**ثالثا–معدل نمو الناتج المحلي:** فزيادة الدخل في الدولة المعنية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالعكس في حالة كون هناك انخفاض في الدخل الأمر الذي يؤذي إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري والاتجاه به إلى حدوث اختلال.

**رابعا–مرحلة التنمية:** ان سعي الدولة المتخلفة إلى السير في طريق التنمية الاقتصادية وهذا من خلال مجموعة البرامج التنموية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى زيادة الواردات خصوصا المواد والتجهيزات التي تساهم في التنمية مما يؤثر في الميزان التجاري.

**المطلب الرابع: السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان التجاري**

يعتبر معاملات الميزان التجاري من المعاملات المستقلة (معاملات فوق الخط) ولذلك فإن رصيده يعد أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد للتجارة الخارجية، وتنبع أهميته من كون الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج يكون فيها عاليا، وان لبضائعها سعرا تنافسيا موجود في السوق المحلية والخارجية وهذا ما يساهم في ارتفاع في مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية (جيدل و دردوري، 2021، صفحة 78).

في حالة العجز المستمر في ميزان التجاري وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص، يصبح على صانعي السياسة التجارية والسياسة الاقتصادية البحث بشكل جدي في تصميم السياسة التجارية الملائمة والكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية (عدائكة و بوزيد، 2014، صفحة 265):

– هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري وعجز في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات؛

– يجب البحث في الأسباب للعجز في ميزان المدفوعات، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديدا واضحا؛

– يتوقف علاج ميزان المدفوعات على السياسة التجارية المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز، فإذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حمائية التجارة الدولية فلن تخرج أدواتها من الأدوات التالية:

- تبني استراتيجية الإحلال محل الواردات لترشيد استخدام النقد الأجنبي؛
- تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف؛
- وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقام أسوار من الحماية المبررة وغير المبررة؛
- تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص للاستيراد والتصدير؛
- التوسع في إعانات التصدير والتوسع في سياسة الإغراق؛
- التوسع في اتفاقية التجارة والدفع؛

•التوسع في إتجار الدولة.

غير أننا لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق لأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان (دوحة، 2014، صفحة 117).

**أولا: أسباب الاختلال في الميزان التجاري:** تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاحتلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير اقتصادية.

**أ– أسباب اقتصادية:** وتتمثل في (دوحة، 2014، صفحة 122):

**– التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فانه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي يحدث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

**– أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

**– أسباب دورية:** تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة او الاقتصاد العالمي.

**– الأزمات الاقتصادية:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة.

– **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

– **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

**ب–أسباب غير اقتصادية:** رغم طبيعتها غير اقتصادية الا ان انعكاساتها تمتد الى التأثير في حالة الميزان التجاري، ونذكر من أهمها (دوحة، 2014، صفحة 123):

– **العوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاد الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

– **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية.

– **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية ومالها من أثر على معدلات الصادرات خاصة أذا كانت إحدى هده الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

– **النمو الديموغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة وبالإضافة إلى تطبيق السلع الاستهلاكية سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

– **الاضطرابات العالمية:** التي يكون لها اثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر ادا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

**ثانيا: أنواع الاختلال في الميزان التجاري:** ينقسم الاختلال في الميزان التجاري حسب أسبابه إلى اختلال مستمر اختلال عابر، ويستدعي الأول وضع سياسات اقتصادية كفيلة بإزالة مسبباته ومعالجته، في حين يزول الثاني عادة بزوال مسبباته بصورة تلقائية دون الحاجة الى تغييرات هيكلية للاقتصاد، وفي ما يلي أهم أنواع الاختلال في الميزان التجاري (جيدل و دردوري، 2021، صفحة 82):

**أ- الاختلال الطارئ:** يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تفرض أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في المي ا زن التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي الى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا اذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكون صادرتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة تفوق الصادرة ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس عندما تتلاءم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فأن الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي الى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

**ب- الاختلال الدوري:** وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتبطة بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا ويشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدورتها الاقتصادية حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم عدم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية لدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

**جـ- الاختلال الدائم:** وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق عليه بالاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

بعد هذا العرض للسياسة التجارية والميزان التجاري ؛ ومختلف المفاهيم ذات الصلة ؛ والعلاقة بين المتغيرين، سيتم البحث في الدراسات التي تطرقت لهذه المواضيع وهو ما يتضح من خلال المبحث التالي.

## المبحث الثالث: الميزان التجاري في ضوء الدراسات السابقة

نظرا لأهمية موضوع الميزان التجاري وما ينجر عنه من اثار اقتصادية في أي بلد فقد حظي باهتمام الباحثين من كل صوب، وفيما يلي سنحاول استعراض أهم الدراسات التي تناولت أثر مختلف المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري وبخاصة السياسة التجارية، حيث سنبدأ بالدراسات الأجنبية، ومن ثم المرور للدراسات العربية ونختم بالدراسات الجزائرية محاولين استخراج فجوة بحثية، نسعى من خلال هذه الدراسة معالجتها.

### المطلب الأول: الميزان التجاري في ضوء الدراسات الأجنبية

تعرضت العديد من الدراسات في العالم لموضوع الميزان التجاري وأثر المتغيرات الاقتصادية عليه، وفيما يلي أهم الدراسات والمقالات التي تناولت جوانب الموضوع محل الدراسة:

**1-دراسة** (JU, WU, & ZENG, 2010) **والمعنونة بـ:**

**« The Impact of Trade Liberalization on the Trade Balance in Developing Countries »**

درست هذه الورقة تأثير تحرير التجارة على الواردات والصادرات والميزان التجاري للبلدان النامية باستخدام مقياسين تم تجميعهما مؤخرًا لتواريخ تحرير التجارة ويغطيان عينة أكبر بكثير من البلدان النامية ولفترات زمنية أطول. وفي نموذج نظري بسيط، نبين أن تحرير التجارة يزيد من الصادرات والواردات، على الرغم من أن له تأثيرات غامضة على الميزان التجاري. واتساقًا مع النتائج النظرية، وجدنا أدلة قوية ومتسقة باستخدام كلا المقياسين على أن تحرير التجارة في البلدان النامية يشجع كلاً من الواردات والصادرات. ومع ذلك، فإن النتائج متباينة فيما يتعلق بالتأثير على التوازن العام اعتمادًا على تدابير التحرير المستخدمة. وباستخدام مقياس (لي) الموسع لتواريخ التحرير، نجد القليل من الأدلة على وجود تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية للتحرير على الميزان التجاري الإجمالي. ومع ذلك، هناك بعض الأدلة على أن التحرير يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري عند استخدام تواريخ التحرير (Wacziarg-Welch)، على الرغم من أن الأدلة ليست قوية عبر مواصفات التقدير المختلفة. وحتى في هذه الحالة، فإن التأثير المقدر أصغر من ذلك الذي أبلغ عنه (سانتوس باولينو وثيرلوال).

**2-دراسة (Santos-Paulino & Thirlwall, 2004) والمعنونة بـــ:**

**« The Impact of Trade Liberalisation on Exports, Imports and the Balance of Payments of Developing Countries»**

الغرض من هذه الورقة هو دراسة الافتراض القائل بأن تحرير التجارة سيزيد من نمو الصادرات والواردات من خلال الاجابة على أربعة أسئلة التالية: أولاً، ما هو تأثير تحرير التجارة على نمو واردات الصادرات بشكل إجمالي بالنسبة لجميع البلدان التي شملتها العينة؟ وهل هناك اختلافات بين المناطق الرئيسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب آسيا؟ ثانياً، هل كان تأثير التحرير أكبر على نمو الصادرات أو نمو الواردات؟ ثالثاً، كيف أثر التحرير على مرونة الأسعار والدخل للطلب على الصادرات والواردات؟ وأخيرا، ما هو تأثير التحرير على الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان مدفوعات الدول: هل حدث تحسن أم تدهور؟ وقد تناولت هذه الورقة هذا الموضوع من خلال إجراءات منهجية ومقاييس مختلفة للتحرير، وذلك باستخدام مقياسين أساسيين للتحرير في الرسوم المطبقة على الصادرات والواردات، حيث يتم قياسهما من خلال قياس نسبة إيرادات رسوم التصدير إلى رسوم الاستيراد كقيمة الاستيراد، أما المقياس الثاني فيأخذ التطبيق على العام الذي يتم فيه تحرير التجارة بشكل كبير (واستمر)، بناء على معايير منظمة (WTO) والبنك الدولي وهيئات أخرى.

استخدمت هذه الورقة بيانات جماعية وتحليل السلاسل الزمنية/المقاطع العرضية لتقدير تأثير تحرير التجارة على نمو الصادرات ونمو الواردات والميزان التجاري وميزان المدفوعات لعينة مكونة من 22 دولة نامية اعتمدت سياسات تحرير التجارة. منذ منتصف السبعينيات. وخلصت الورقة بأن التحرير حفز نمو الصادرات ولكنه رفع نمو الواردات بنسبة أكبر، مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري والمدفوعات. وبقدر ما أدى ذلك إلى تقييد نمو الإنتاج ومستويات المعيشة، فإن النتائج لها آثار مهمة على تسلسل التحرير ودرجته.

**3-دراسة (Allaro, 2012) والمعنونة بـــ:**

**« The impact of trade liberalization on the Ethiopia's trade balance»**

تتناول هذه الدراسة تأثير تحرير التجارة على الميزان التجاري لإثيوبيا باستخدام البيانات خلال الفترة من 1974 إلى 2009 من البنك الوطني الإثيوبي. ومن المكاسب المتوقعة من سياسات تحرير التجارة التي اعتمدتها إثيوبيا تحسين أداء الصادرات. وفي هذا البحث تم استعراض الحجج التي يستند إليها هذا التوقع وتم تحليل تأثير تحرير التجارة على الميزان التجاري الإثيوبي. ومع ذلك، عندما تم فحصها باستخدام معادلة التصدير لسانتوس باولينو وتيلوال [2004]، فقد أظهرت أن تحرير التجارة أدى إلى تدهور الميزان التجاري أو زيادة سريعة في الواردات. ومن ثم، تم استنتاج الدليل على أن تحرير التجارة يؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات.

**4-دراسة (Ramakrishna, 2011) والمعنونة بـــ:**

**«India’s Trade Policy: the Impact on Economic Growth, Balance of Current Account Deficit» Payments and**

لقد قام الباحث من خلال هذه الورقة بمحاولة للتحقق تجريبيًا من تأثير كل من التحرير الأحادي والتحرير المتعدد الأطراف على بعض المتغيرات الكلية مثل النمو الاقتصادي والتجارة وميزان المدفوعات، أين خلص لجملة من الاستنتاجات نذكر منها:

(1) تؤكد النتائج التجريبية أن تحرير التجارة لعب دورًا إيجابيًا في التأثير على النمو الاقتصادي في الهند؛

(2) تضاعفت الصادرات الهندية بالقيمة الدولارية وهناك أدلة على تنويع الصادرات. وتشهد الواردات ارتفاعا مستمرا، كما أظهر الحساب الجاري فائضا في السنوات الأخيرة؛

(3) يشير تحليل التحول الهيكلي لمعدلات نمو ميزان المدفوعات إلى أن جميع مكونات ميزان المدفوعات باستثناء متغيرين قد أظهرت تغيراً ذا دلالة إحصائية خلال فترة التحرير؛

(4) كان للسياسات المفتوحة تأثير إيجابي على أرصدة الحساب الجاري في الهند.

**5 -دراسة (Parikh & Stirbu, 2004) والمعنونة بـــ:**

**«Relationship between trade liberalisation, economic growth and trade balance: an econometric investigation»**

هذه دراسة أجريت على 42 دولة نامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث قام الباحثان بدراسة تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، وحصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح، والميزان التجاري، والحسابات الجارية (كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك باستخدام كل من البيانات الجماعية والبيانات القطرية على حدة لقياس أثر التحرير على النمو الاقتصادي المحلي مقاسًا بمعادلات القوة الشرائية، وبعد ذلك قاما بتحليل تأثير النمو على الميزان التجاري والحساب الجاري لمعرفة ما إذا كان ارتفاع النمو الاقتصادي بسبب التحرير يؤدي إلى تأثير سلبي على الميزان التجاري، كما تم تطبيع الميزان التجاري من خلال الناتج المحلي الإجمالي ليأخذ في الاعتبار الأحجام المختلفة للبلدان، أين تم استخدام بيانات البانل 42 دولة، ولثلاث مناطق (نماذج التأثير الثابت والتأثير العشوائي) وتحليل كل بلد على حدة (انحدار OLS).

وخلصت الدراسة إلى أن التحرير يعزز النمو ولكن النمو نفسه له تأثير سلبي على الميزان التجاري لأغلبية كبيرة من البلدان، حيث يؤدي تغير وحدة واحدة في مؤشر التحرير في المتوسط إلى تغير يصل إلى 1.62 نقطة مئوية في معدلات النمو في المتوسط، مع ثبات باقي العوامل.

**6-دراسة (Pacheco-López, 2003) والمعنونة بـــ:**

**« The Impact of Trade Liberalisation on the Trade Balance, the Case of Mexico» Payments and Economic Growth: the Balance of**

تتناول هذه الورقة تأثير تحرير التجارة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات في المكسيك، تم تحديد حدثين على أنهما مهمان في هذا الصدد، الحدث الأول هو عندما بدأ تحرير التجارة بطريقة جدية في عام 1985 وأصبحت المكسيك عضوًا في اتفاقية الجات في عام 1986. ويتعلق الحدث الثاني بالحقائق المرتبطة بانضمام المكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) في عام 1994.

ومن خلال تطبيق تحليل السلاسل الزمنية، تبين أن الإصلاحات التجارية التي بدأت في منتصف الثمانينيات أدت إلى تدهور وضع الميزان التجاري بما يتراوح بين 14 و18 نقطة مئوية، أما فيما يتعلق بآثار تحرير التجارة المرتبطة باتفاقية النافتا على الميزان التجاري، فقد ظهر تأثير سلبي خلال العامين التاليين لخروج النافتا مباشرة. آثار التحرير على ميزان المدفوعات ليست كبيرة.

**7-دراسة (de Campos & Oreiro, 2024) والمعنونة بـــ:**

**« The impact of trade liberalisation and exchange undervaluation on imports, and trade balance of Latin American countries (1970- exports, 2019)»**

يهدف هذا المقال إلى تحليل تأثير مستويات أسعار الصرف وتحرير التجارة الذي حدث في الثمانينيات والتسعينيات على الصادرات والواردات والموازين التجارية لدول أمريكا اللاتينية على مدى العقود الخمسة الماضية، والفكرة الأساسية هي تحديث الدراسة التي أجراها أ. سانتوس باولينو وأ. ب. ثيرلوال عام 2004، والتي هدفت إلى اختبار الفرضية القائلة بأن تحرير التجارة في الدول النامية يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات أكثر من الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا التحليل تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال مؤشر تخفيض قيمة العملة الذي أنشأه رودريك (2008).

تم اختيار بيانات من سبع دول في أمريكا اللاتينية بين عامي 1970 و2019 لتقدير نماذج الاقتصاد القياسي للصادرات والواردات والميزان التجاري، حيث أظهرت النتائج أن انخفاض قيمة العملة له تأثير قوي على أداء الصادرات، كما أنها تدعم فكرة أن إصلاحات تحرير التجارة تولد اختلالات في الميزان التجاري على المدى الطويل، كما يمكن تعويض هذا التأثير السلبي لتحرير التجارة من خلال سياسة مناسبة لسعر الصرف تهدف إلى تحديد سعر صرف أقل من قيمته الحقيقية. وإذا اقترن تحرير التجارة بسعر صرف تنافسي، فإن الزيادة في نمو الصادرات وفي الميزان التجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ستكون نتيجة لهذا المزيج الذكي من سياسات التجارة وسعر الصرف.

**المطلب الثاني: علاج اختلال الميزان التجاري في ضوء الدراسات العربية**

يعد اقتصاد الكثير من الدول العربية ريعي او يعتمد على مورد واحد سواء نفطي او غازي او سياجي او حتى زراعي ما جعل الدول العربية تتبنى سياسات مختلفة لعلاج مختلف اختلال موازينها التجارية، وفيما يلي استعراض لأهم الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع:

**1-دراسة (عدائكة و بوزيد، 2014)، والمعنونة بـــ:**

**« السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي نموذجا 2010 - 2016»**

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية أكدت أهمية ودور السياسات التجارية وضرورة التنسيق بين السياسات، لذلك فإن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان أن تحيط بجميع جونب الموضوع لتوضيح مدى مساهمة السياسة التجارية في تحقيق الاستقرار وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات،

ولقد حاولت هذه الدراسة تتبع مسار السياسات التجارية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، ومدى انعكاس مؤشرات السياسات التجارية الكلية، وكذا مؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجل التعاون الخليجي وإسقاط الأهداف الأربعة (الاقتصادي، التوازن الداخلي، التحكم في التضخم، التوازن الخارجي).

**2-دراسة (عبيد، عبدالرحمن، و الجابري، 2022)، والمعنونة بـــــ:**

**«أثر اجراءات ضبط الاستيراد على الحد من العجز في الميزان التجاري المصري»**

ويتمثل الهدف الأساسي من البحث في التعرف على الأثر النسبي لإجراءات ضبط الاستيراد في الحد من عجز الميزان التجاري لمصر من خلال الاتفاقات التجارية التي أبرمتها مع أهم التكتلات الدولية للفترة (2001-2020)، وتمثلت أهم نتائج البحث في وجود اختلافات بين متوسطات العجاز في الميزان التجاري بين مصر والاتفاقيات المختلفة محل الدراسة، وأن مصر اتبعت مجموعة من السياسات التجارية الحمائية لأهداف متعددة منها تقليل استيراد السلع غير الضرورية وكذلك الحد من استيراد السلع التي لها بديل محلي ومن ثم الحد من العجز في الميزان التجاري وفي نفس الوقت حماية الصناعة الوطنية من إغراق الواردات.

ومن خلال نتائج نموذج الجاذبية يتبين وجود أثر إيجابي لإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري مع الدول الاعضاء في جميع الاتفاقيات التجارية محال الدراسة (عدا اتفاقية الكوميسا بسبب استيراد مصر لمستلزمات الانتاج) حيث كان الاثر الاكبر لهذه الاجراءات على تحسن الميزان التجاري لاتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية في المركز الأول وذلك بمقدار 49 مليون دولار سنويا كانخفاض في عجز الميزان التجاري المصري مع دول الاتفاقية ويمكن ارجاع ذلك الى ان الاتحاد الاوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري لمصر سواء في مستلزمات الانتاج او السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع أو الاستهلاكية حيث استهدفت هذه الاجراءات الواردات غير الضرورية والسلع الاستفزازية.

وجاء في المرتبة الثانية من حيث أثر إجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري اتفاقية التجارة الحرة المصرية مع تركيا بتأثير إيجابي سنوي بلغ حوالي 7.9 مليون دولار ثم كل من اتفاقية الميركسور والولايات المتحدة الامريكية بتأثير إيجابي سنوي بلغ حوالي 4.5 مليون دولار و4.1 مليون دولار لكل منهما على الترتيب.

**المطلب الثالث: علاج اختلال الميزان التجاري في ضوء الدراسات الجزائرية**

اهتم الباحثون في الجزائر بدراسة وتحليل اختلال الميزان التجاري وأهم السياسات المتبعة لعلاج هذا الاختلال وبخاصة السياسة التجارية، وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع في الجزائر:

**1-دراسة (شتاتحة، 2018)، والمعنونة بـــ:**

**« فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019»**

يعالج هذا البحث مدى فاعلية السياسة التجارية في الجزائر كأداة للحد من الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة الاقتصادية بين الميزان التجاري وتقلبات أسعار النفط من جهة، ومتغيرات السياسة التجارية من جهة أخرى، باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM وكذا اختبارات الارتباط الذاتي عند الابطاءات الزمنية ARDL، وقد توصلنا إلى وجود علاقة سببية بين الرسوم الجمركية والميزان التجاري، إضافة إلى وجود علاقة بين احتياطي الصرف والميزان التجاري، بينما يقتصر أثر كل من تقلبات أسعار النفط وسياسة تخفيض العملة على الميزان التجاري في المدى الطويل.

**2-دراسة (شتاتحة و عبد الحفيضي، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية - الجزائر أنموذجا -، 2015):**

حاولت هذه الدراسة البحث عن دور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر على انعاش حركية التبادل الدولي، وبالتالي تنمية وتنويع القدرة التصديرية من جهة وتنظيم الواردات من جهة أخرى، حيث اتبعت الدراسة اسلوب التحليل الاحصائي، أين خلصت لاعتبار الميزان التجاري المحرك الاساس للاقتصاد الوطني، والمحدد الرئيسي لرصيد ميزان المدفوعات في الجزائر.

**3-دراسة (بوحيتم و جماني، 2020)، والمعنونة بـــ:**

**« تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال 1990 – 2017»**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري بالاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس درجة الانفتاح، تطور كل من الصادرات والواردات، وتحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري. وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري أثر على نمو الصادرات والواردات بشكل ايجابي مع التأثير الأكبر على الواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري، وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح، وتوجه الدولة إلى تبني منهجية جديدة تقوم على البحث عن أفضل السبل للاندماج في السوق الدولية.

**4-دراسة (ماحي و ابنية، 2022)، والمعنونة بـــ:**

**« أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020»**

تهدف الدراسة لمعرفة اثر السياسات التي طبقتها الجزائر في مجال التجارة الخارجية باعتبارها من أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري على ميزان المدفوعات باعتباره المرأة العاكسة لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2020، أين اتبعت الدراسة عرض وتحليل بعض الاحصائيات الخاصة بالميزان التجاري وميزان المدفوعات وعرض أهم التدابير والاجراءات التي طبقتها الجزائر، قصد تنظيم مجال التجارة الخارجية، حيث لوحظ تأثير هذه السياسات على ميزان المدفوعات الجزائري كنتيجة حتمية لتأثيرها المباشر على الميزان التجاري، كما توصلت الدراسة لضرورة ارفاق هذه التدابير والاجراءات المتخذة بأخرى تهدف إلى تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات، ودعم الانتاج الوطني والمؤسسات الوطنية كآلية لرفع حجم الصادرات خارج المحروقات.

**5-دراسة (بونوة و نوري، 2018)، والمعنونة بـــ:**

**« النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية»**

حاول الباحثان من خلال هذا البحث معرفة انعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، حيث قاما في البداية بتقديم بشكل مختصر لأهم التغيرات في أساليب السياسات التجارية المطبقة على قطاع التجارة الخارجية بدءا من مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية مرور باحتكار الدولة لها، وإنتهاءا بمرحلة تحرير التجارة الخارجية، وبعدها حاول الباحثان إعطاء تحليل كمي قياسي لهذه الدراسة من خلال النمذجة القياسية لكل من البنية السلعية والتبادل الدولي حسب التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات كل على حدى، واختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة، وفي الأخير قاما بعملية تقدير النماذج القياسية، أين كتمثل أهم النتائج في:

– على مستوى التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري، وجدا أنه كان ولازال الإتحاد الأوروبي الشريك الأول والأساسي للجزائر سواء في جانب الصادرات أو الواردات، أما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا؛

–على مستوى التركيبة السلعية للصادرات والواردات، وجدا أنه لم يحدث أي تغير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات والواردات، رغم مجموع التغيرات في أدوات السياسة التجارية الخارجية، أي أنه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات، وبقيت السلع استهلاكية خاصة الغذائية، التجهيز والمنتجات النصف مصنعة تحتل المراتب الأولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات؛

– رغم حدوث تغيير في السياسة التجارية الخارجية الجزائرية، إلا أنه لم تجد الدراسة أي فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الاحتكار أو مرحلة التحرير على حجم واتجاه التجارة الخارجية إلا في ضخامة المبالغة المالية بين المرحلتين.

**الفرع الرابع: الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة**

ومن خلال الدراسات السابقة نستنتج الدور الكبير الذي تلعبه السياسة التجارية على الميزان التجاري على اختلاف الازمان، وفي جميع الدول مهما تفاوتت درجة تطورها وتقدمها، حيث تم عرض مختلف الأبحاث والدراسات التي تخصصت في تحليل وتقييم السياسة التجارية وأثرها على اختلال ميزان المدفوعات، أين كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية، وتأصيل فكرة الطالب عن السياسة التجارية وميزان المدفوعات، إذ تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة حيث تم الاستفادة منها في بناء الإطار النظري للدراسة.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الأهداف والأهمية، إذ أن جميع الدراسات السابقة تسعى للكشف عن العلاقة بين السياسة التجارية وعلاج اختلال ميزان المدفوعات، حيث ركزت الدراسة الحالية على كل من السياسة التجارية وميزان التجاري نظريا مع تطبيق ذلك على الحالة الجزائرية، ويعتقد الطالب أن أهم ما يميز دراستنا الحالية هو مناقشتنا للموضوع مع اختلاف في الطرح حيث حاولت هده الدراسة ادخال متغير الوباء الدي أصاب العالم واثر على الاقتصاد، وقارب على شل التجارة الخارجية من خلال توقف شبه تام للحركة الاقتصادية.

**خلاصة الفصل:**

تطرقنا في هذا الفصل الذي خصصناه للإطار الإطار النظري للسياسة التجارية والميزان التجاري الي مختلف المفاهيم النظرية للمتغيرين وطبيعة العلاقة بينهما ، كما تم التطرق الي اهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وابراز القيمة المضافة لهذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة . وقد اتضح من خلال العرض أن السياسة التجارية بأدواتها المتعددة تعد وسيلة فعالة للتأثير علي التجارية الخارجية للدول تصديرا واستيرادا، وبالتالي تلعب دورا هاما في تنشيط التجارة الخارجية من جهة ، كما تعد اداة لتشجيع الصادرات وكبح الواردات ومنه علاج اختلال الميزان التجاري . وسوف يتم اسقاط مختلف التقاطعات النظرية علي حالة الجزائر وهذا ما يتضح من خلال الفصل الثاني.

# الفصل الثاني

## دور السياسة التجارية على الميزان التجاري للجزائر

**تمهيد:**

إن الجزائر كقطر من هذا العالم، لم تبق بمعزل عن التحولات التي شهدها العالم التجاري الدولي، حيث احتلت التجارة الخارجية أهمية نسبية خاصة في النشاط الاقتصادي للجزائر، وانطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من المبادلات التجارية للسلع والخدمات، ولما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاديات هذه الدول، فقد مر قطاع التجارة الخارجية بعدة مراحل وفقا لمتطلبات التنمية الوطنية واستجابة لمتطلبات النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، حيث تختلف السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية بين التقييد والتحرير، لذا يتطلب دراسة مراحل سياسة التجارة الخارجية، ودراسة التطور الزمني لعناصر التجارة الخارجية، التي تسمح لنا بمعرفة تطور كل من الصادرات والواردات وكذا تطور وضعية الميزان التجاري، سواء على شكل أرقام مطلقة أو على شكل معدلات نمو سنوية، كما تتيح لنا البيانات المتاحة عن الصادرات والواردات تحليل تطورهما عبر الزمن وقياس معدل نمو كل منهما، وتحديد تطور وضعية الميزان التجاري وتتبع مستوى درجة تغطية الصادرات والواردات.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تحليل الميزان التجاري الجزائري في ضوء السياسة التجارية

## المبحث الأول: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

شهد العالم تحولات مختلفة في السياسات التجارية، وتنوع السياسات كان نتيجة اختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية، وفي خضم هذه التوجهات نجد شكلين أساسين للسياسة التجارية وهما النمط الحمائي والذي تبنته الأفكار الاشتراكية والنمط الحر الذي يتلائم مع الفكر الرأسمالي، ومع انتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الاشتراكية، وظهور بوادر نظام دولي جديد اتخذ مسار التجارة الخارجية تيار التحرر الذم تنادي به منظمة التجارة العالمية، و عمدت الدول في العالم تحرير التبادل التجاري من القيود والاجراءات المعيقة له، وساهم قيام التكتلات الاقتصادية للمناطق الحرة على توسيع حجم الحرية التجارية.

في خضم هذه التطورات الحاصلة اقليميا، انتهجت الجزائر منذ استقلالها الفكر الاشتراكي لتسيير المؤسسات، وهو ما دفع الدولة لحماية صناعاتها الناشئة والانغلاق الداخلي، لكن هذا التوجه سرعان ما خلق أزمات اقتصادية كان أشدها أزمة انهيار النفط 1986، فكانت نقطة تحول نحو الاقتصاد الحر عبر تبني نظام اقتصاد السوق.

### المطلب الأول: السياسة التجارية في ظل النظام الاشتراكي

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما أقره بيان 1954، وهذا الرفض لم يكن عفويا، إنما بني على أسس سياسية، فالعون المادي الذي قدمته البلدان الاشتراكية وتعاطف حكوماتها مع الثروة المسلحة دفعت بالجزائر لاختيار هذا النظام الاشتراكي، أما من الجانب الاقتصادي فان هذا الاختيار مبني على أساسين هما (بهلول، 1999، صفحة 98):

-إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية والفنية) ضعيفة وعاجزة عن إحداث التنمية؛

- الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.

وأدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، حيث أقرت الحكومة مجموعة من المخططات قبل التوجه إلى اعتماد اقتصاد السوق والتحرير التجاري، وفي سياق السياسة التجارية فقد عرفت هذه الفترة الاشتراكية توجه الجزائر نحو الرقابة على التجارة الخارجية (1963-1970)، ثم مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971-1989).

**أولا: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963-1970**

كان حتميا على الدولة حديثة الاستقلال العمل على رقابة التجارة الخارجية نظرا لضعف البنى التحتية والتأطير، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، وكذا تدمير البني التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذا المخطط ضئيلة (شتايحة، 2018، صفحة 75)، ويمكن أن نبرر هذا الضعف إلى عدة اسباب أهمها: ضعف في اليد العاملة؛ ضعف في القاعدة الصناعية؛ الاعتماد على وسائل انتاج ضعيفة، وقد عرفت هذه الفترة تبعية الاقتصاد الجزائر لفرنسا وهي حتمية نظرا لبنود اتفاقية خروج فرنسا ونظرا لحجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، ويمثل الجدول رقم 01 تطور الصادرات والواردات حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 1964 – 1966.

**الجدول رقم 01: تطور التجارة الخارجية في الجزائر حسب الوجهة 1964 – 1966**

**الوحدة:** مليار دينار جزائري

| | الصادرات | | | الواردات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **السنوات** | **1964** | **1965** | **1966** | **1964** | **1965** | **1966** |
| **فرنسا** | 2793 | 2282 | 2070 | 2449 | 2330 | 2167 |
| **دول من منطقة الفرنك** | 94 | 119 | 31 | 188 | 169 | 81 |
| **دول خارج منطقة الفرنك** | 702 | 745 | 919 | 834 | 815 | 906 |

**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على حصيلة التجارة الخارجية 1962–2011 الفصل 10، ص 172(الديوان الوطني للإحصائيات).

يتضح قوة الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري والفرنسي حيث يمثل الصادرات نحو فرنسا أكثر من 77% من اجمالي الصادرات بينما في جانب الواردات من فرنسا 73% من اجمالي الواردات، وهذا راجع للاستثمارات والشركات الفرنسية التي بقيت لديها امتيازات استثمارية في الجزائر.

خلال هذه الفترة عملت الدولة الجزائرية لفرض سيادتها واعادة تنظيم سياستها التجارية عبر ثلاث محاور أساسية وهي الرقابة على الصرف، التعريفة الجمركية، وكذا نظام الحصص.

**01/ الرقابة على الصرف :**

بغية التحكم في العملة والرقابة على عمليات الصرف، وكذا الرقابة على الصفقات التجارية، تم إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962، وظهرت الرقابة على الصرف في الجزائر نتيجة خروج رؤوس الأموال وبقوة وبحرية مطلقة، والسبب في ذلك انتماءها غداة الاستقلال إلى منطقة الفرنك الفرنسي، وأن أغلبية المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم داخل هذه المنطقة (شتايحة، 2018، صفحة 78)، كما ان ارتفاع حجم الواردات ما يترتب عليه طلب المزيد من العملة الصعبة والتي كانت تعاني الجزائر من انخفاض الاحتياطي منها، ما دفع بالحكومة أنداك إلى سن تشريعات تعمل على ضبط سوق الصرف، وجاء القانون رقم 144/62 المنشأ للبنك المركزي لتدعيم التجارة الخارجية وفرض رقابة على التدفقات المالية والنقدية، وقد استهدفت عملية الرقابة على الصرف (مراد، 2005، صفحة 168):

- تنظيم الصرف ما بين الجزائر والبلدان خارج منطقة الفرنك؛
- تنظيم الصرف ما بين الجزائر ومنطقة الفرنك؛
- التنظيم الخاص المطبق على مدفوعات تصدير الطاقة (المحروقات) مهما كان البلد المتوجه إليه.

**02/ التعريفة الجمركية :**

إن ضرورة تمويل الدولة لميزانيتها، وفي ظل الظروف المضطربة والفوضى الداخلية نتيجة استقلال الجزائر، ألزمت الحكومة على تفعيل النظام الجمركي، فباعتبار أن حصيلة الايرادات للسداسي الأول من عام 1962 كانت شبه منعدمة نتيجة الجو الخاص الذي طبع هذه المرحلة، ساهمت فرنسا في تمويل الميزانية الأولى للدولة الجزائرية، ولكن منذ 10 أكتوبر 1963 اتخذت الحكومة الجزائرية تدبيرا سياديا تمثل في انشاء رسم اضافي خاص مؤقت بنسبة 3% يطبق على بعض المنتجات المستوردة بما فيها المنتجات الفرنسية، وجاء هذا التدبير في انتظار إصدار أول تعريفة جمركية جزائرية، وقد خصص ناتج هذا الرسم لتكميل تغطية أعباء الميزانية التي تركزت على وضع أسس مؤسسات الجمهورية الجزائرية الناشئة (شتايحة، 2018، صفحة 78)،

حيث أسست أول تعريفة جمركية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر رقم 413/63، والتي عملت وفق بمبدأ التمييز من خلال منظورين: من حيث طبيعة المنتجات (سلع تجهيز، سلع استهلاكية، سلع تامة)، ومن

حيث المصدر (لخضر، 2005، صفحة 147)، حسب طبيعة المنتجات، تم تحديد تعريفة 10% لسلع التجهيز والمواد الولية، وتعريفة في حدود 5 إلى 20% للمنتجات نصف المصنعة، وتعريفة من 15 إلى 20% للمنتجات تامة الصنع (بونوة و نوري، 2018، صفحة 124).

وكذا رسوم جمركية حسب مصدرها الجغرافي حيث فرضت تعريفة منخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من القرض الفرنسي الممنوح آنذاك، تعريفة جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، وتعريفة جمركية عادية لبقية دول العالم (لخضر، 2005، صفحة 147).

-أما التعريفة الجمركية لسنة 1968 فتميزت بتعريفة جمركية تفضليه حسب المناطق الجغرافية خضعت لها المنتجات التي يكون منشؤها الإتحاد الأوروبي بما في ذلك فرنسا، وتعريفة جمركية حسب أصناف السلع المستوردة، إعفاء شبه تام على وسائل التجهيز، المواد الخام معفاة، المواد شبه الخام نسب منخفضة بالنسبة للمواد الأساسية، ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية، كما فرض معدل منخفض على السلع الضرورية، والسلع ضرورية من الدرجة الثانية، في حين تخضع السلع الكمالية لمعدل الحظر 100 – 150% (بونوة و نوري، 2018، صفحة 125).

**03/ نظام التراخيص:**

تم تحديد نظام الحصص في اطار المرسوم 188/63 المؤرخ في 08 ماي 1963 والمتضمن تقييد الواردات، حيث يتم تقدير الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في استيرادها من كل مجموعة من الدولة التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر، ويتم ذلك في إطار برنامج استيراد سنوي تحدده الحكومة من خلال لجنة حكومية مشتركة، تضم ممثلين عن جميع الوزارات وممثلين عن مجموعات شركات المهنيين للشراء، بالإضافة إلى مشاركة المصالح التقنية لمختلف الهيئات المعنية لمختلف الاستيرادات، مثل مصالح الجمارك، المصالح المالية، البنك المركزي وغيرها، وبعد موافقة المصالح المعنية بوزارة التجارة، على هذا البرنامج العام للاستيراد (PGI) يحال على الحكومة للمصادقة عليه، على أن تحتفظ هذه الأخيرة بإمكانية حق التعديل، وفقا لما تتطلبه الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد، ويتم إنجاز أو تطبيق البرنامج العام للاستيراد (PGI) بعد مصادقة الحكومة عليه، واعتماد الموارد المالية اللازمة له من قبل البنك المركزي

الجزائري، ليوضع تحت تصرف المستعملين بنشر قائمتهم في الجريدة الرسمية لمباشرة تنفيذه (شتايحة، 2018، صفحة 80).

**ثانيا: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970–1989**

عمدت السلطة الجزائرية غداة الاستقلال إلى تبني فكرة الرقابة على التجارة الخارجية في البداية، ثم انتهجت سياسة احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية بهدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، لكن هذه، المرحلة شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص، مما أدى إلى دخول قطاع التجارة الخارجية في جملة من الإصلاحات جعلته يتحول إلى خيار تحرير التجارة الخارجية للخروج به من التبعية المطلقة في مجال الواردات للمواد الأولية و مستلزمات الإنتاج، فضلا عن الاعتماد على النفط كوسيلة وحيدة للتصدير (بركان، 2022، صفحة 28)، والغاية من ذلك هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي(بونوة و نوري، 2018، صفحة 125)، وتميزت هذه المرحلة بمخططات رباعية:

**1/ المخطط الرباعي الأول 1970–1973:**

جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتداء من شهر جويلية سنة 1971، تم اقرار مجموعة من الإجراءات نصت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصصة فيه، وخلال هذه الفترة لم تسن الدولة الجزائرية أي قوانين منظمة للتجارة الخارجية بل كانت العمليات التجارية حكرا على المؤسسات العمومية، واكتفت بإصدار مجموعة من الأوامر، فقد جاء قانون المالية لسنة 1971 الصادر بالأمر رقم 93/70 المؤرخ في 31 / 12 /1970 ليلغي النظام التفضيلي للسلع الفرنسية، وأدمجها في النظام التفضيلي للسلع التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوربية، لكن هذا القرار لم ينشأ من العدم، فقد جاء نتيجة لتأزم العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بعد اصدار فرنسا قرار بمنع استيراد بعض السلع الجزائرية، وكذا رغبة الجزائر في إعادة النظر في هيكل تجارتها الخارجية الذي لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني (شتايحة، 2018، صفحة 84).

أما فيما يخص رخص الاستيراد فقد منحت المؤسسات العمومية الصلاحية التامة في القيام بالعمليات التجارية لغرض الاستيراد، وهذا الاجراء سمح بظهور الاحتكار الكلي لهاته المؤسسات، إما أن تقوم هي بحد ذاتها بعمليات الاستيراد، أو تقوم بتفويض لذلك، بحيث (شتايحة، 2018، صفحة 86):

**–الاحتكار الرسمي**: يمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الاحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة؛

**–الاحتكار بالتأشيرة**: ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها، وتقوم في هذا الشأن بتفويض امتياز إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 01 % إلى 5,6 % من قيمة السلع المستوردة (شتايحة، 2018، صفحة 85).

**1-1/ الاجراءات المتعلقة بالرقابة على الاستيراد :**

أخضعت السلطة عملية الاستيراد إلى عدة إجراءات رقابية تمارسها أجهزة خارج المؤسسة الحائزة على امتياز الاحتكار، وتتمثل في رقابة وزارة المالية والتي تهتم بكيفيات التمويل والصرف، ورقابة وزارة التجارة وتعمل على إلزام المستوردين باحترام شكليات التجارة الخارجية، ورقابة الوزارة الوصية على القطاع وتتناول كيفيات إبرام عقود التموين، وأضافت السلطة المركزية لهذه الرقابات، الرقابة على المصرفية التي تمارسها البنوك بموجب الرأي رقم 01 المؤرخ في 08 مارس 1970 المتعلق بالتوطين البنكي، والذي يعني تمرير كافة العمليات المالية للمؤسسة عبر حساب مصرفي وحيد مفتوح لدى بنك تجاري معتمد لدى بنك الجزائر، غير أن إجراءات التوطين المتميزة بالبطء والتعقيد أدت إلى عرقلة وظيفة الاستيراد، حيث نجم عنها مضاعفة كلفة العقد نتيجة بطء معالجة الملفات، والتي لا تتلاءم مع سرعة ومرونة السوق الدولية، الشيء الذي يؤثر على التوازن المالي لمؤسسات الاحتكار بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار السلع المستوردة من هذه السوق وقد تنخفض في بعض الأحيان نظرا لجمود آليات الرقابة التي لا تساعدها على اغتنام هذه الفرص(شتايحة، 2018، صفحة 85).

**2-1/ الإصلاح الجمركي :**

وفيما يخص التعريفات الجمركية فقد شهدت تعديل جديد في معدلاتها، فوفقا للأمر رقم 68/72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972 والمتضمن قانون المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعريفة جاءت خدمة للمخطط الرباعي الثاني حيث عدلت النسب التعريفية لتتغير من أربع نسب (03%، 10%، 20%، 50%) إلى ستة نسب وفق الجدول رقم 02:

**الجدول رقم 02: التعريفة الجمركية لسنة 1973**

| المنتج | التعريفة المطبقة % |
|---|---|
| سلع وتجهيزات ذات أولوية رئيسية | 03 (معدل مخفض خاص) |
| سلع ذات أهمية ثانوية وكذا سلع وسيطية | 10 (معدل مخفض) |
| سلع أخرى | 25 (معدل عادي) |
| المعدل المرتفع (المزاد) | 40 |
| المعدل المرتفع الخاص | 70 |
| المعدل العالي | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب انطلاقا من المادة 30 من قانون المالية لسنة 1973

**2/ المخطط الرباعي الثاني 1974–1977:**

يعتبر المخطط الرباعي الثاني عملية استمرارية وتوسعية لما جاء به المخطط الرباعي الأول حيث هدف بالأساس لتطوير القطاع الصناعي والرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (حيث يعد من المخططات الضخمة التي رصدت لها الدولة ما يفوق 120 مليار دج)، وقد سطرت الدولة من خلال هذا المخطط عدة أهداف نذكر منها (شتايحة، 2018، صفحة 89):

– تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46% أي بمعدل سنوي يبلغ 11,5% وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة؛

– المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100,000 منصب عمل سنويا؛

– تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات؛

– تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي؛

– برمجة إنجاز حوالي 500 ألف وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات.

كما عرفت عمليات التصدير نوع من التحرير عبر تحديد سياسات التصدير من طرف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة من خلال اعداد برامج سنوية ضمن نشاط المؤسسة بخصوص عمليات التصدير، وهو ما أقره الأمر رقم 11/74 الصادر في: 30 جانفي 1974، والمتضمن تحرير الصادرات.

حيث يؤكد على حرية التصدير، ويلغي الاحتكار على التصدير من قبل الشركات الوطنية ماعدا في بعض المنتوجات المبينة في شكل قائمة، وأن حرية التصدير تخص المنتوجات المحلية، وتلك المشتراة بغرض إعادة تصديرها، بعد إجراء بعض التحويلات عليها، أما بالنسبة لإعادة تصدير المنتجات على حالها، أو تصدير المنتوجات الأساسية كالأسمدة والعجائن، فإنها تخضع لرخصة من قبل وزارة التجارة، كما تفرض رقابة مالية على المصدين (شتايحة، 2018، صفحة 91).

**3/ المرحلة التكميلية 1978–1979**

تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية من مرحلة التطبيق التدريجي لتنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلى مرحلة تطبيق الزامية تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فلم تأتي هذه الفترة بأي مخططات واكتفت خلالها الدولة باستكمال الاستثمارات المباشر فيها خلال المخططين الرباعيين، وعليه مادامت الدولة قد أجلت إصدار المخطط الخماسي الأول سنة 1980، لظروف سياسية معروفة متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، ثم عقد مؤتمر الاستثنائي، فقد حرصت من جهة أخرى على تشغيل ستني 1979/1978 في انجاز البرامج الاستثمارية الباقية، كما تم أيضا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978، لأن عزيمة التنمية السريعة التي تجدو المجتمع كانت مهتمة بتدعيم وتشجيع هذه الانطلاقة لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنها من أزمات خطيرة على المجتمع ومستقبل التنمية.

وقد تم تكريس احتكار التجارة ابتداء من سنة 1978 بمقتضى الامر رقم 02/78 الذي نص على أن الصادرات والواردات كلاهما يخضع لاحتكار الدولة، ومنه إضفاء طابع الدولة على التصدير، وبالتالي اقصاء المصدرين الخواص والوسطاء من ممارسة نشاطاتهم التجارية.

أي أن تصدير السلع ونشاطات التموين والخدمات تقتصر وتخضع لسلطة الدولة فحسب، وبالتالي لا يمكن أن يتم أي إتفاق مع المؤسسات الأجنبية إلا بالدولة ومؤسساتها العمومية الاشتراكية (الصناعية، التجارية، أو الإدارية)، ومعنى هذا القانون أنه يجعل كل المؤسسات الخاصة التي تزاول أنشطة الاستيراد والتصدير، ويعيق

المؤسسات الصناعية الخاصة في عملية مفاوضاتها من أجل اقتناء حاجياتها أو بيع منتجاتها والتي كانت أصلا قبل ذلك تعاني من تضييق التصنيف (شتايحة، 2018، صفحة 92).

**4/ المخططات الخماسية الاول 1980-1989:**

دخلت الدولة مرحلة جديدة من مراحل التطبيق الفعلي لاحتكار التجارة الخارجية، حيث جاء القانون 02/78 الصادر في 11 فيفري 1978 والمتعلق بالتطبيق الالزامي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث وضع مجموعة من الأهداف منها الاقتصادية قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات، وحماية الإنتاج الوطني، وكذا المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 اكتوبر 1980، ليضع الأساس لعملية توسعية من خلال اعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتقسيمها لوحدات صغرى أكثر تخصصا.

**المطلب الثاني: السياسة التجارية في ظل اقتصاد السوق**

بعد صدمة البترول لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان مرحلي، فالمرحلة الأولى كانت عبارة تحرير تدريجي، والمرحلة الثانية تحرير خالي من القيود، وتزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي (بونوة و نوري، 2018، صفحة 126).

**أولا: السياسة التجارية خلال الفترة 1990-1999**

انطلاقا من سنة 1994 تميزت السياسات التجارية الخارجية بالتحرر الكلي نحو فتح المجال أمام المؤسسات الخاصة والعامة وكذا المنتجين من مختلف مناطق العالم بغية الولوج إلى السوق الجزائرية كتوجه نحو تعزيز المنافسة المحلية والاعتماد على أنظمة الجودة العالمية، ففي أبريل 1994 تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد وذلك على مراحل خصوصا فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة والمعدات الصناعية بالإضافة إلى تقديم تسهيلات مالية مثل إلغاء آجال سداد ائتمانات المستوردين، وبحلول جوان 1996 ألغيت جميع القيود الكمية المطبقة على التجارة الخارجية، حيث تم إلغاء قائمة السلع المحظورة والممنوعة من الاستيراد، كما تم إلغاء القائمة المحظورة فيما يخص الصادرات والتي كانت سابقا تضم 20 نوعا من السلع (نميش، 2022، صفحة 382).

**1/ سياسة تخفيض العملة:**

إن الارتفاع في قيمة الواردات كان حتميا نتيجة سلسلة التخفيضات التي مست قيمة الدينار الجزائري، التي رضخت لها الدولة في ظل الضغوطات الخارجية، حيت فقد الدينار الجزائري ما يعاد 103 % من قيمته ما بين 1987 و1990، لتتوالى بعد ذلك التخفيضات على الدينار الجزائري للتوجه به إلى السعر التوازني، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف إلى تخفيض 25 % من الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية، حيث كان يهدف لتحديد سعر صرف الدولار أمام الدينار 31 دينار، لكن التخفيض في الواقع كان أقل مما هو مرغوب فيه حيث وصل سعر صرف الدولار إلى 22,5 دينار في سنة 1991، وبقيت أسعار الدينار مستقرة في هذا المجال إلى غاية 10 أفريل 1994، أين أعلن مجلس النقد والقرض عن تخفيض في قيمة العملة بأكثر من 40 % أين أصبح سعر الدينار 36 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد، وهذا كإجراء أولي قبل الاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي، واستمر العمل بآلية جلسات التسعير إلى غاية 1995 والتي تميزت بنجاح البنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات (شتايحة، 2018، صفحة 108)، بالتزامن مع ذلك، تم تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، إذ قدرت قيمة التخفيض 15% سنة 1996 و5% سنة 1997، 36% سنة 1995، بـ 50% سنة 1994 (نميش، 2022، صفحة 382).

**2/ سياسات دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات :**

اتخذت الحكومة جملة من التدابير في إطار عملية تشجيع الصادرات خارج إطار المحروقات وذلك عبر انشاءها عدة تنظيمات وهيئات تهدف إلى تنظيم وتأمين وكذا التشجيع على عمليات التصدير، هدفت هذه الاجراءات المتخذة لرفع من كفاءة الانتاج الوطني وترقية الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى توسيع سياسة إحلال الواردات، وفي خضم عمليات الانفتاح المتبعة حدث تغيرات هيكلية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وسعر الصرف ومعدلات التضخم بالإضافة إلى مستويات الاستثمار وهو ما بوسعه أن يدفع بالإيجاب حركية الصادرات والانتاج خارج المحروقات (شتايحة، 2018، صفحة 108)، بالموازاة مع ذلك، تم تأسيس صندوق دعم الصادرات سنة 1996 من أجل تقديم الدعم المالي للمصدرين الذين يبحثون عن تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية (نميش، 2022، صفحة 382).

**3/ إصلاح المنظومة الجمركية:**

شهدت أيضا المنظومة الجمركية تغييرا بما يناسب المعايير الجمركية الدولية الموضوعة من طرف حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية لتصل إلى 50% بالنسبة منظمة الجمارك العالمية للسلع التامة الصنع سنة 1996 ثم 45% سنة 1997، فيما تم حصر قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد في 3 مواد فقط ليتم بعدها إلغاء الحظر سنة 1995. (نميش، 2022، صفحة 382).

**ثانيا: السياسة التجارية لمرحلة ما بعد 2000**

عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية ما بعد القرن العشرين انطلاقة جديدة نحو أكثر حرية وانفتاح وكان بذلك تجسيد لمرحلة اقتصاد السوق، حيث تبنت الجزائر عدة مخططات للنهوض بالقطاعات الأساسية والبنى التحتية وتحقيق تنمية شاملة، وكذا تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية، فكان المخطط الثلاثي 2001-2004 أو ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم تلى ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ضمن المخطط الخماسي الأول، وأخيرا برنامج توطيد النمو، أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014 (شتايحة، 2018، صفحة 118) .

**1/ برنامج الإنعاش الاقتصادي:**

وهو مخطط يمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 رصدت له اعتمادات مالية تقدر بـ 525 مليار دج، حيث وجهت النسبة الأكبر منها لدعم البني التحتية والهياكل القاعدية، وكان من أهم أهداف هذا المخطط (شتايحة، 2018، صفحة 119):

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس انشاء الثروات؛

- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛

- سياسة نفقات عمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

**2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو:**

وهو مخطط تنموي يمتد من 2005 إلى غاية سنة 2009، ويرتكز بالأساس على الاستمرارية في المسار التنموي المحقق في برنامج الانعاش الاقتصادي حيث تقدر الاعتمادات المخصصة له بـ 4202 مليار دج،

واستهدف البرامج الاجتماعية وتحسين المعيشة فحظيت بالنسبة الأكبر من التخصيص قدرها 45,5 %، بينما استفادت الهياكل القاعدية من نسبة 40 % من إجمالي الاعتمادات المخصصة في البرنامج وهو ما يبين رغبة الدولة في التأسيس لتنمية مستدامة شاملة حيث بقد أن القطاعات المستفيدة هي (شتايحة، 2018، صفحة 119):

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 1703,1مليار دج، أي40,5% من إجمالي البرنامج؛

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، استفادت من 337,2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج؛

- القطاع الإداري الحكومي، استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، لتصل قيمته 203,9 مليار دج ما يعادل نسبة 4,8 % من إجمالي البرنامج؛

- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1,2 % من البرنامج التكميلي.

**03/ برنامج توطيد النمو**

في ظل استمرار ارتفاع اسعار المحروقات وتحقيق فوائض مالية هامة استمرت الدولة في برامجها التنموية وأطلقت المخطط الخماسي 2010-2014 وهو البرنامج الذي خصصت له اعتمادات مالية معتبرة تجاوزت 21 ألف مليار دج.

**أ –الاجراءات المنظمة لعمليات التصدير والاستيراد:**

على الرغم من تبني الجزائر نهج التحرير التجاري تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وقيامها بعمليات تفكيك للتعريفات الجمركية وتقليص المعدلات إلى 4 معدلات فقط وفق قانون المالية لسنة 1999، إلا أنها احتفظت بهامش رقابي فيما يخص رخص الاستيراد والتصدير، وهو ما أقره الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003، حيث أسس لمبدأ الحرية في عمليات الاستيراد والتصدير وفق المادة الثانية منه "تندر عمليات الاستيراد المنتوجات وتصديرها بحرية"، وحسب المادة 6 منه "يمكن أن تؤسس تراخيص لاستيراد المنتوجات أو

تصديرها لإدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها" (شتايحة، 2018، صفحة 121)،

هذا بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. وهو المرسوم ساري المفعول فيما يخص منح رخص الاستيراد أو التصدير وهو ما ضمن في المادة 2 منه، وعرفت الفترة ما بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 التوسع في عملية تقييد الواردات من خلال توسيع القائمة السالبة للسلع ممنوع استيرادها وكذا العمل بنظام رخص الاستيراد.

**ب-التعريفات الجمركية:**

استمرت عمليات التعديل والتفكيك الجمركي في إطار اقتصاد السوق وعرفت معدلات التعريفة الجمركية لسنة 2001، بموجب القانون 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001، وفي المادة 22 منه تلغى نسبة 45% من الحقوق الجمركية المنصوص عليها في التعريفة الجمركية وتعوض بنسبة 40%، حيث أصبحت النسب كالتالي: 5%، 15%، 25%، 40%.

وحسب المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، فابتداء من سنة 2002 تخفض معدلات التعريفية الجمركية إلى ثلاث معدلات فقط بالإضافة إلى الاعفاء، وهو ما أكد عليه الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث نصت المادة 3 منو على تحديد ثلاث معدلات للتعريفة الجمركية كالتالي: 5%، 15%، 30%، واستمر العمل بالتعريفة الجمركية لسنة 2002 إلى غاية التعديل الذي جاء به قانون المالية لسنة 2018 والذي رفع عدد المعدلات إلى 4 معدلات بالإضافة إلى الاعفاء.

**ج- السياسة التجارية بعد سنة 2018**

في ظل الارتفاع المتزايد للواردات والتبعية لقطاع المحروقات الذي شكل خلال الفترة السابقة الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية غيرت الجزائر من طريقتها في التعامل في مجال التجارة الخارجية وأقرت من جديد ضرورة العودة لمراقبة عمليات التجارة الخارجية قصد كبح الواردات في ظل تراجع أسعار البترول ونقص التغطية وتراجع الإيرادات المالية من قطاع البترول فاتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف لإعادة التوازن للميزان التجاري نذكر منها:

- إقرار توطين البنكي الضروري لدى وسيط معتمد (مؤسسات مالية أو بنك) وفقا للمادة 29 من النظام 07-01 عند إنجاز أي عمليات تجارية مع الخارج؛

- العودة لتطبيق القيود الكمية والحصص وتراخيص الاستيراد؛

- المنع من استيراد بعض المواد كليا وإضافة شروط جديدة عند استيراد مجموعة من المواد الأخرى؛

- استخدام آلية الحظر فقد حضرت الجزائر استيراد 851 منتجا في بداية 2018 وتم تعديل القائمة لتشمل 877 منتجا في 21 ماي 2018؛

- إقرار رسوم جمركية جديدة عند استيراد بعض المنتجات وإقرار رسم إضافي مؤقت على 1590 منتج تتراوح نسبته بين 30% الى 120% ثم أعيد النظر في القائمة لتصبح 982 منتجا؛

- نص قانون المالية لسنة 2018 التعليق المؤقت لاستيراد 45 مجموعة من المنتوجات النهائية.

وواقع الحال أن السياسة التجارية في الوقت الراهن لا تزال تركز علي الادوات غير الجمركية وتحديدا نظام الحصص ، وسياسة المنع والحضر وكذلك سياسة الضرف الاجنبي... تلك الإجراءات كان لها الاثر علي هيكل التجارة الخارجية للجزائر تصديرا واستيرادا ، وهو ما يتضح اكثر من خلال المبحث التالي.

## المبحث الثاني: تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر

شهد هيكل التجارة الخارجية للجزائر تطورات متباينة تماشيا مع الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وحسب اجراءات السياسة التجارية لكل مرحلة.

### المطلب الاول: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظ مند بداية هذه الألفية وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات، غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لأخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة مع تسجيل إن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية.

#### أولا. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

الملاحظ هو أن صادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج، فقد عرفت سنة 2008 أعلى قيمة لصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة بينما عرفت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تذبذبا في قيمتها ما بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016 وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار وسنة 2018 إلى 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12% من إجمالي الصادرات نظرا للتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وعلي العموم فقد سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا في سنة 2015 نتيجة الأزمة البترولية 2015 وبعد تدخل السلطات الجزائرية وإقرار السياسات التجارية المذكورة سابقا وفرض سياسات حمائية على الواردات من السلع والبضائع تم تخفيف العجز في السنوات 2018-2017-2016 حيث وصلت قيمة العجز في سنة 2018 إلى (4.533) مليار دولار أمريكي.

عاد رصيد الميزان التجاري إلى العجز بفعل الأزمة الصحية والبترولية سنة 2019 فوصل إلى 6.111 مليار دولار أمريكي في سنة 2019 و (10.595) مليار دولار أمريكي في سنة 2020، أما خلال سنة 2021 تحسن رصيد الميزان التجاري مسجلا أول رصيد موجب خلال الفترة، وفي 11 شهرا الأولى من سنة 2022 سجل رصيد الميزان التجاري فائضا قدر بـ 18060 مليون دولار كنتيجة لتحسن أسعار المحروقات ولتصدير بعض المنتجات خارج المحروقات. والجدول التالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم 03: الهيكل السلعي لصادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018)**

**الوحدة: مليون دولار**

| | | المواد الغذائية | المواد الاولية | مواد نصف مصنعة | تجهيزات فلاحية | تجهيزات صناعية | سلع استهلاكية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1994 | القيمة | 15 | 28 | 265 | 00 | 284 | 09 |
| | النسبة | 1.75 | 0.026 | 0.567 | 00 | 0.34 | 0.49 |
| 1995 | القيمة | 17.43 | 30 | 293 | 00 | 294 | 10.05 |
| | النسبة | 1.89 | 0.03 | 0.798 | 00 | 0.42 | 0.76 |
| 1996 | القيمة | 19.25 | 34 | 315 | 00 | 304 | 11 |
| | النسبة | 2.04 | 0.04 | 0.857 | 00 | 0.56 | 0.81 |
| 1997 | القيمة | 19.96 | 38 | 346 | 00 | 383 | 12 |
| | النسبة | 2.47 | 0.05 | 0.987 | 00 | 0.75 | 0.85 |
| 1998 | القيمة | 20 | 41 | 392 | 00 | 412 | 14 |
| | النسبة | 2.98 | 0.06 | 1.002 | 00 | 0.76 | 0.9 |
| 1999 | القيمة | 28 | 45 | 428 | 00 | 423 | 15 |
| | النسبة | 3.18 | 9.08 | 1.067 | 00 | 0.89 | 0.98 |
| 2000 | القيمة | 32 | 47 | 465 | 1.3 | 465 | 17 |
| | النسبة | 3.97 | 0.09 | 1.195 | 0.035 | 0.98 | 1.02 |
| 2001 | القيمة | 28 | 37 | 504 | 2.2 | 502 | 19 |
| | النسبة | 3.18 | 0.07 | 1.2 | 0.75 | 1.05 | 1.09 |
| 2002 | القيمة | 35 | 51 | 551 | 20 | 519 | 20.01 |
| | النسبة | 4.09 | 0.11 | 1.38 | 0.07 | 1.15 | 1.23 |
| 2003 | القيمة | 48 | 50 | 551 | 1 | 534 | 21 |
| | النسبة | 4.12 | 0.1 | 1.38 | 0.03 | 1.29 | 1.39 |
| 2004 | القيمة | 59 | 90 | 509 | 00 | 567 | 23 |
| | النسبة | 5.13 | 0.19 | 1.32 | 00 | 1.31 | 1.43 |
| 2005 | القيمة | 67 | 134 | 671 | 00 | 656 | 25 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **النسبة** | 6.14 | 0.29 | 1.41 | 00 | 1.41 | 1.54 |
| **2006** | **القيمة** | 73 | 195 | 828 | 01 | 828 | 26 |
| | النسبة | 7.13 | 0.36 | 1.51 | 0.03 | 1.51 | 1.65 |
| **2007** | القيمة | 88 | 153 | 988 | 01 | 988 | 28 |
| | النسبة | 8.15 | 0.25 | 1.62 | 0.03 | 1.62 | 1.79 |
| **2008** | القيمة | 119 | 340 | 1390 | 01 | 1390 | 30 |
| | النسبة | 9.75 | 0.43 | 1.76 | 0.03 | 1.76 | 1.97 |
| **2009** | القيمة | 113 | 173 | 692 | 00 | 692 | 32 |
| | النسبة | 9.25 | 0.37 | 1.52 | 00 | 1.52 | 2.01 |
| **2010** | القيمة | 305 | 165 | 1089 | 00 | 1089 | 33 |
| | النسبة | 18.84 | 10.19 | 67.26 | 00 | 1.89 | 2.04 |
| **2011** | القيمة | 357 | 162 | 1495 | 01 | 1495 | 16 |
| | النسبة | 16.68 | 7.57 | 69.86 | 0.03 | 2.03 | 0.75 |
| **2012** | القيمة | 314 | 167 | 1519 | 00 | 1660 | 18 |
| | النسبة | 15.33 | 8.15 | 74.17 | 00 | 2.28 | 0.88 |
| **2013** | القيمة | 402 | 108 | 1608 | 02 | 1608 | 18 |
| | النسبة | 18.60 | 05 | 74.41 | 0.07 | 2.44 | 0.83 |
| **2014** | القيمة | 323 | 101 | 2350 | 01 | 1935 | 10 |
| | النسبة | 11.49 | 3.91 | 83.63 | 0.03 | 3.84 | 0.35 |
| **2015** | القيمة | 239 | 105 | 1685 | 00 | 1985 | 11 |
| | النسبة | 11.62 | 5.10 | 81.92 | 00 | 4.8 | 0.53 |
| **2016** | القيمة | 327 | 84 | 1299 | 00 | 1764 | 18 |
| | النسبة | 18.36 | 4.72 | 72.94 | 00 | 2.97 | 1.01 |
| **2017** | القيمة | 349 | 73 | 1410 | 00 | 1932 | 20 |
| | النسبة | 18.08 | 3.78 | 73.05 | 00 | 4.04 | 1.03 |
| **2018** | القيمة | 373 | 92 | 2242 | 00 | 1902 | 33 |
| | النسبة | 13.18 | 3.25 | 79.22 | 00 | 3.18 | 1.16 |
| **2019** | القيمة | 694 | 184 | 2114 | 00 | 2133 | 34 |
| | النسبة | 17.24 | 4.37 | 76.56 | 00 | 5.23 | 1.17 |
| **2020** | القيمة | 723 | 265 | 1987 | 00 | 2245 | 37 |
| | النسبة | 22.73 | 6.24 | 71.04 | 00 | 5.76 | 1.19 |
| **2021** | القيمة | 823 | 345 | 1654 | 00 | 2675 | 41 |
| | النسبة | 24.98 | 7.87 | 54.7 | 00 | 5.98 | 1.29 |
| **2022** | القيمة | 867 | 459 | 1487 | 00 | 2876 | 43 |
| | النسبة | 25.02 | 10.23 | 49.04 | 00 | 6.08 | 1.56 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

واعتمادا على الجدول رقم 03 التالي سنيتم تحليل كل مجموعة سلعية من الصادرات على حدي، وذلك حسب حجم مساهمتها في الصادرات من الأكثر مساهمة إلى الأقل كالتالي:

**أ. المواد نصف المصنعة:** هي المواد التي يتم انتاجها صناعيا لكنها تستعمل كمواد أولية لصناعات أخرى، وهي تمثل المرتبة الأولى نلاحظ أن هذه المجموعة قد شهدت انتعاشا مستمرا، في قيمتها حيث انتقلت 265 مليون دولار سنة 1994 لتصل إلى2242 مليون دولار سنة 2018 وتراجعت عام 2022 لتصل قيمتها إلى1487 مليون دولار أمريكي وما يمكن ملاحظته أنه ومع مساهماتها الضعيفة في الصادرات هذا ما يجعلها تعاني مباشرة من التقلبات في الأسعار فقيمة صادراتها ترتفع بارتفاع أسعار وهو أمر يمكن تجنبه أن كانت المنتجات أكثر تنويعا.

**ب. المواد الاولية:** هي المواد الخام التي تنتج في الصناعات الاستخراجية والتي تصدر مباشرة لدولة أخرى لتستخدمها في صناعاتها، وهي تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات كما هو ملاحظ من الجدول، حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية إذ سجلت 28 مليار دولار سنة 1994 وهي أدنى قيمة سجلت أثناء هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع رهيبا إذ سجلت 459 مليار دولار سنة 2022.

**جـ.المواد الغذائية:** تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات في بداية فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أنها سجلت 314 مليون دولار سنة 2012 لتحافظ على نفس وتيرة الأداء فيما يخص الصادرات الغذائية بقيم متفاوتة كان أكبرها سنة 2013 بقيمة 402 مليون دولار بقيت على نفس الوتيرة بين ارتفاع وانخفاض حتى سنة 2022 بقيمة 867 مليون دولار أمريكي.

**د.التجهيزات الصناعية:** كغريها من المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات قيم صادرتها يرتفع مع مرور الزمن.

**هـ .السلع الاستهلاكية:** تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة، حيث لم تتجاوز عتبة 50 مليون دولار.

**و.التجهيزات الفلاحية:** تأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الاخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، فكانت قيمها شبه معدومة في الجمالي الصادرات إذ سجلت سنة 2002 قيمة 2.2 مليون دولار أي نسبة تكاد تكون معدومة، يفسر ذلك بأن الجزائر لم تعتمد على تصدير التجهيزات الفلاحية.

ومنه يلاحظ أنه وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018 ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار، وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018 فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48 % سنة 2007 انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87% سنة 2017 ثم 6.88% 2018.

وباعتماد مؤشر تقييم الميزة التنافسية للصادرات الجزائرية نلمس ضعف القدرة التنافسية للمنتج الجزائري مما يؤكد فشل استراتيجية التصنيع على خلق منتج قادر على اختراق السوق العالمية او فشل استراتيجيات التسويق المعتمدة، فالظاهر ان عدد المنتجات التي تمتلك في الجزائر ميزة تنافسية تبلغ في المتوسط 6 سلع، متخلفة عن دول من المنطقة المغاربية مثل تونس والمغرب اللذان يمتلكان في المتوسط 29 و27 سلعة على التوالي رغم التشابه في الموارد الاقتصادية، حتى انها تقارب وضعية السعودية كدولة نفطية رغم الاختلاف الكبير في الإمكانات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وهو ما انتج معامل عال للتركز السلعي يقارب في المتوسط 0.94 بما يجعل ظاهرة التقلبات في قيمة الصادرات ملازمة لكل هزات سوق النفط والدورات التجارية المميزة للعالم الصناعي المتقدم، وهو ما يشكل نسبة مخاطر عالية على خطط التنمية الداخلية بحد ذاتها.

**ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:**

بهدف توضيح هيكل وبنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات وما يميز كل مجموعة عن أخرى اتبعنا في تقسيم هذه المجموعات نفس نمط تقسيم الصادرات كما سندرس كل فئة من فئات السلع التي تكون الواردات الجزائرية ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات.

**الجدول رقم 04: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية 2000-2018**

**الوحدة:** مليون دولار أمريكي

| السنوات | مواد غذائية | الطاقة | المواد الأولية | منتجات نصف مصنعة | تجهيزات فلاحية | تجهيزات صناعية | سلع استهلاكية غير غذائية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 2415 | 129 | 428 | 1655 | 85 | 3068 | 1393 | 9173 |
| **2001** | 2395 | 139 | 478 | 1872 | 155 | 3435 | 1466 | 9940 |
| **2002** | 2740 | 145 | 562 | 2336 | 148 | 4423 | 1655 | 12009 |
| **2003** | 2678 | 114 | 689 | 2857 | 129 | 4955 | 2112 | 13534 |
| **2004** | 3597 | 173 | 784 | 3645 | 173 | 7139 | 2797 | 18308 |
| **2005** | 3587 | 212 | 751 | 4088 | 160 | 8452 | 3107 | 20357 |
| **2006** | 3800 | 244 | 843 | 4934 | 96 | 8528 | 3011 | 21456 |
| **2007** | 4954 | 324 | 1325 | 7105 | 146 | 8534 | 5243 | 27631 |
| **2008** | 7813 | 594 | 1394 | 10014 | 174 | 13093 | 6397 | 39479 |
| **2009** | 5863 | 549 | 1200 | 10165 | 233 | 15139 | 6145 | 39294 |
| **2010** | 6058 | 955 | 1409 | 10098 | 341 | 15776 | 5836 | 40473 |
| **2011** | 9850 | 1164 | 1783 | 10685 | 387 | 16050 | 7328 | 47247 |
| **2012** | 9022 | 4955 | 1839 | 10629 | 330 | 13604 | 9997 | 50376 |
| **2013** | 9580 | 4385 | 1841 | 11310 | 508 | 16194 | 11210 | 55028 |
| **2014** | 11001 | 2879 | 1891 | 12852 | 658 | 18961 | 10334 | 58580 |
| **2015** | 9316 | 2376 | 1560 | 12034 | 664 | 17076 | 8676 | 51702 |
| **2016** | 8223 | 1613 | 1563 | 11437 | 503 | 15412 | 8338 | 47089 |
| **2017** | 8438 | 192 | 1527 | 10985 | 611 | 13995 | 8511 | 46059 |
| **2018** | 8573 | 1015 | 1898 | 10959 | 563 | 13433 | 9756 | 46197 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر بـ 58.58 مليار دولار، وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015.

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ما عدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعا طفيفا من 658 إلى 664 مليون دولار، أما في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19% ووصلت إلى 1563 مليون دولار، بينما شهدت سنة 2017 تذبذب في الواردات بالنسبة لمختلف الأصناف في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية حيث سجلت نسبة 1.6% ارتفاع المواد الأولية بنسبة 24.29% سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14.6% بينما باقي الأصناف عرفت انخفاض متفاوتا.

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر بـ 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من إجمالي الواردات ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة ثم السلع الاستهلاكية الأخرى غير الغذائية في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل أخر مرتبة إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار.

**المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية**

بعد الطرق لهيكل التجارة الخارجية للجزائر سوف يتم في هذا المطلب التطرق لاتجاهات التجارة الخارجية للجزائر ؛ او التوزيع الجغرافي لها

**أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر**

من خلال الجدول رقم 05 يتضح أن من أهم زبائن الجزائر الاتحاد الأوروبي وذلك بفعل خصوصية العلاقة الرابطة بينهما والتي تترجم حاليا في اتفاق الشراكة بينهما الذي دخل حيز التنفيذ مند سبتمبر 2005، حيث ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي مند سنة 2002 إلى 2008 لتنخفض سنة 2009 نظرا لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة العالمية آنذاك، غير أن سنة 2010 سجلت ارتفاع صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوربي بنسبة 20.8% مقارنة بسنة 2009 كما عرفت سنتي 2015 و2016 انخفاض في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي نظرا لتدهور أسعار المحروقات مع منتصف 2014 خصوصا وأن اغلب صادرات النفط تستحوذ على النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي ومع التحسن التدريجي في أسعار البترول سنة 2018 ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي لتصل قيمتها إلى

23.65 مليار دولار ما يمثل 57.45% من إجمالي الصادرات وهي اكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية إذ تحتل المرتبة الثانية دول أسيا بقيمة 6.95 مليار دولار أي ما نسبته 16.88 % ثم الدول العربية خارج دول المغرب العربي بقيمة 5.35 مليار دولار أي ما نسبته 12.99%.

**الجدول 05: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)**

**الوحدة:** مليون دولار أمريكي

| السنوات | الاتحاد الأوربي | دول أسيا | دول OCDE خارج EU | دول أمريكا الجنوبية | الدول العربية خارج UMA | دول أوروبية أخرى | دول المغرب العربي | افريقيا | اوقيانوسيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 13792 | 210 | 5825 | 1672 | 55 | 181 | 254 | 42 | 00 | 22031 |
| **2001** | 12344 | 476 | 4549 | 1037 | 315 | 87 | 275 | 26 | 23 | 19132 |
| **2002** | 12100 | 456 | 4602 | 951 | 248 | 130 | 250 | 50 | 38 | 18825 |
| **2003** | 14503 | 507 | 7631 | 1220 | 355 | 123 | 260 | 13 | 00 | 24612 |
| **2004** | 17396 | 686 | 11054 | 1902 | 521 | 91 | 407 | 26 | 00 | 32083 |
| **2005** | 25593 | 1218 | 14963 | 3124 | 621 | 15 | 418 | 49 | 00 | 46001 |
| **2006** | 28750 | 1792 | 205446 | 2398 | 591 | 07 | 515 | 14 | 00 | 54613 |
| **2007** | 26833 | 4004 | 25387 | 2596 | 479 | 07 | 760 | 42 | 55 | 60163 |
| **2008** | 41246 | 3765 | 28614 | 2875 | 797 | 10 | 1626 | 365 | 00 | 79298 |
| **2009** | 23186 | 3320 | 15326 | 1841 | 564 | 07 | 857 | 93 | 00 | 45194 |
| **2010** | 28009 | 4082 | 20278 | 2620 | 694 | 10 | 1281 | 79 | 00 | 57053 |
| **2011** | 37307 | 51682 | 24059 | 4270 | 810 | 102 | 1586 | 146 | 00 | 73489 |
| **2012** | 39797 | 4683 | 20029 | 4228 | 958 | 36 | 2073 | 62 | 00 | 71886 |
| **2013** | 41277 | 4697 | 12210 | 3211 | 797 | 52 | 2639 | 91 | 00 | 64974 |
| **2014** | 40378 | 5060 | 10344 | 3183 | 648 | 98 | 3065 | 110 | 00 | 62886 |
| **2015** | 22976 | 2409 | 5288 | 1683 | 572 | 37 | 1550 | 82 | 00 | 34668 |
| **2016** | 17221 | 2197 | 6945 | 1943 | 416 | 80 | 1173 | 51 | 00 | 30026 |
| **2017** | 20386 | 6465 | 40 | 2530 | 3595 | 799 | 1273 | 103 | 00 | 35191 |
| **2018** | 23654 | 6950 | 40 | 2660 | 5351 | 712 | 1669 | 132 | 00 | 41168 |

المصدر :تم إعداد الجدول بناء على: صندوق النقد العربي

الديوان الوطني للإحصائيات

كما يتضح أن أهم زبائن الجزائر لسنة 2018 هي ايطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 14.88% ثم اسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي بـ 12.15 % ثم فرنسا بحوالي 4631 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 11.25 % من إجمالي الصادرات بينما احتلت تونس والمغرب المرتبتين 14 و15 على التوالي بـ 2.31% و1.59% مع العلم أن الصادرات الجزائرية ارتفعت مع جل الدول مع اختلاف النسب وسجلت أكبر نسبة ارتفاع مع الصين بـ 89.18% مقارنة بسنة 2017.

### ثانيا .التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018:

إن ما يبينه الجدول رقم 06 هو استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الواردات الجزائرية على مدار مختلف السنوات إذ بلغت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 29 مليار دولار لتنخفض بشكل تدريجي بعد ذلك وتصل إلى حدود 21 مليار دولار سنة 2018 وهو ما يمثل نسبة 45.67% من إجمالي الواردات الجزائرية مع العلم انه وبعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2015 ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد.

**الجدول رقم 06: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018**

الوحدة: مليون دولار

| السنوات | الاتحاد الأوربي | دول اسيا | دول OCDE خارج UE | دول امريكا الجنوبية | الدول العربية خارج UMA | دول اوربية اخرى | دول المغرب العربي | دول افريقيا | دول اوقيانوسيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 5256 | 599 | 2194 | 142 | 144 | 603 | 52 | 119 | 64 | 9173 |
| **2001** | 5903 | 519 | 2125 | 269 | 179 | 636 | 72 | 85 | 92 | 9940 |
| **2002** | 6732 | 943 | 2485 | 385 | 366 | 757 | 127 | 87 | 127 | 12009 |
| **2003** | 7954 | 1206 | 2242 | 567 | 418 | 855 | 120 | 125 | 47 | 13534 |
| **2004** | 10097 | 1952 | 3071 | 1166 | 525 | 1097 | 169 | 175 | 56 | 18308 |
| **2005** | 11255 | 2506 | 3506 | 1249 | 387 | 1058 | 217 | 148 | 31 | 20357 |
| **2006** | 11729 | 3055 | 3738 | 1281 | 493 | 777 | 235 | 148 | 00 | 21456 |
| **2007** | 14427 | 4318 | 5363 | 1672 | 621 | 715 | 284 | 231 | 00 | 27631 |
| **2008** | 20985 | 2916 | 7245 | 2179 | 705 | 659 | 395 | 395 | 00 | 39479 |
| **2009** | 20772 | 7574 | 6435 | 1866 | 1089 | 728 | 478 | 350 | 02 | 39294 |
| **2010** | 20704 | 8280 | 6519 | 2380 | 1262 | 388 | 544 | 396 | 00 | 40473 |
| **2011** | 24616 | 8873 | 6219 | 3931 | 1760 | 579 | 691 | 578 | 00 | 47274 |
| **2012** | 26333 | 9538 | 6160 | 9590 | 155 | 1652 | 807 | 741 | 00 | 5037 |
| **2013** | 28724 | 10623 | 6965 | 3466 | 2414 | 1213 | 1029 | 594 | 00 | 55028 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2014** | 29684 | 12619 | 8436 | 3815 | 2822 | 1962 | 886 | 728 | 440 | 00 | 58580 |
| **2015** | 25485 | 11850 | 7363 | 2822 | 2822 | 1918 | 1225 | 680 | 359 | 00 | 51702 |
| **2016** | 22472 | 11709 | 6249 | 2857 | 2857 | 1927 | 936 | 701 | 238 | 00 | 47089 |
| **2017** | 20298 | 12369 | 5953 | 3209 | 3209 | 1542 | 1910 | 592 | 186 | 00 | 4605 |
| **2018** | 21099 | 11557 | 5837 | 3546 | 3546 | 1904 | 1542 | 546 | 166 | 00 | 46197 |

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: تقارير الجمارك الجزائرية

وحسب الجدول أعلاه ففي المرتبة الثانية من حيث الواردات الجزائرية تأتي الدول الأسيوية مسجلة نسبة 25%سنة 2018 من إجمالي الواردات ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي بـ 12.63% سنة 2018 مع أنها انخفضت بحوالي 116 مليون دولار مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 1.95% وفي السنة نفسها جاءت دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.67% ثم الدول العربية عدى دول المغرب العربي بنسبة 1.18% وأخيرا دول إفريقيا بـ 0.36%.

إن هذا التوزيع يخضع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية وجيوإستراتيجية، فالتبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساس اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا آليات لقيام المشاريع الاستثمارية وتعزيزها إضافة إلى قرب المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية وهذا ليس متاح أمام دول افريقية أو آسيوية بعيدة أما بخصوص الدول العربية فقد ازداد التبادل التجاري بشكل بطيء مع دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## المطلب الثالث : اثر جائحة كوفيد- 19 على التجارة الخارجية والميزان التجاري الجزائري

انتشرت جائحة كوفيد- 19 في الجزائر كباقي دول العالم حيث سجلت أول حالة جائحة كوفيد- 19 في 25 فيفري 2020 لمواطن إيطالي يعمل في جنوب البلاد، وحتى 31 ديسمبر 2021 ، سجل في الجزائر 218432 حالة و الوفيات 6276 وفاة (تواتي و بودغدغ، 2022، صفحة 178).

### أولا: تداعيات جائحة كوفيد- 19 على الاقتصاد الجزائري

لم تكن الجزائر بعيدة عن تداعيات جائحة كوفيد- 19 التي لازلت تلقي بضلالها على الاقتصاد العالمي وشهدت مختلف المؤشرات الاقتصادية تراجعا:

– كان لوباء كوفيد– 19 تأثير قوي على الجزائر في عام 2020 ، ولا سيما مع انخفاض أسعار النفط الذي أغرق الاقتصاد الجزائري في حالة الركود، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.2 %في عام 2020 ، بعد نمو ضئيل بنسبة 0.8 بالمئة في عام 2019 .

– بلغ التضخم 2.4 % خلال سنة 2020 مقارنة ب 2% في عام 2019

– ارتفعت نسبة البطالة من 11.4 % سنة 2019 إلى 14.3 % سنة 2020 نتيجة للتدابير الاحترازية؛

– تضاعف عجز الموازنة بأكثر من الضعف في عام 2020 إلى 13.6 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع سنة 2019، وهذا نظرا لانخفاض عائدات الهيدروكربونات؛

– انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي إلى 42 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 مقارنة ب 179 مليار دولار أمريكي في عام 2014،

– بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد 33.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 19.5 مليار دولار أمريكي في عام 2010 ، ويقدر رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج بنحو 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019.(CNESE, 2021, p. 30 ).

**ثانيا: انعكاسات جائحة كوفيد– 19 على التجارة الخارجية في الجزائر**

كان لجائحة كوفيد– 19 تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولم يكن الاقتصاد الجزائري استثناء من ذلك، حيث تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بالجائحة بشكل كبير. والجدول الموالي يوضح تأثيرات جائحة كوفيد– 19 على بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر (تواتي و بودغدغ، تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد– 19، 2022، صفحة 179):

**جدول رقم 07: تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد – 19**

| السنة | 2019 | 2020 | نسبة التراجع % |
|---|---|---|---|
| الصادرات (مليار دولار) | 35,82 | 23.8 | 33.5 |
| الواردات (مليار دولار) | 41.93 | 34.4 | 18 |
| الميزان التجاري (مليار دولار) | -6.71 | -10.6 | - |
| معدل التغطية % | 85 | 69.19 | - |
| معدل الانفتاح التجاري % | 52 | 45 | - |

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

**أ– الصادرات:** بلغ إجمالي الصادرات 23.8 مليار دولار في 2020 مقابل 35.8 مليار دولار في 2019 بانخفاض محسوس قدر بـ 33.5 %، وتمكنت بعض القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية مثل البلاستيك والتعبئة والإسمنت والورق والمنتجات الغذائية والتمور من الحفاظ على أنشطتها التصديرية في عام 2020، ومن ناحية أخرى شهدت الجزائر، خلال الربع الأول من عام 2021، انتعاشا بنسبة 64.56 % من الصادرات غير الهيدروكربونية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، تمثل 10.54 % من إجمالي قيمة الصادرات، وقد برهنت مرة أخرى جائحة كوفيد- 19 كنوع آخر من الصدمات الخارجية عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.

**ب– الواردات:** تراجعت قيمة الواردات من 41.93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 34.4 مليار دولار سنة 2020 أي بانخفاض يقدر بـ 18 %بسب تدابير الاحتراز و العزل، أما بالنسبة للواردات التي شهدت الانخفاض فتمثلت في التجهيزات الزراعية بنسبة 55 %، الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 36.27 %، سلع التجهيزات الصناعية 30.64 %، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

**جـ– الميزان التجاري:** اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 ليبلغ 10.6 مليار دولار بعدما كان يقدر بـ 6.7 مليار دولار خلال سنة 2019 بسب الركود الاقتصادي نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة، مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي تراجع كل من الصادرات والواردات، وهذا ما أكده تراجع معدل التغطية من 85 % سنة 2019 إلى 69.19 % سنة 2020.

**د- مؤشر الانفتاح التجاري:** تراجع معدل الانفتاح التجاري من 52 %سنة 2019 إلى 45 %سنة 2020 بسب تراجع كل من الصادرات والواردات نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة خلال الأزمة الصحية.

**هـ- التوزيع الجغرافي:** ظلت دول الاتحاد الأوروبي ككل تشكل الشريك التجاري الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الطفيف المسجل، حيث تمثل ما نسبته 48.45 % من الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات مع هذه الدول، فهي تمثل 56.76 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، وقد سجلت الواردات من دول أوروبا تراجعا بنسبة 17.70 % وينطبق الأمر نفسه على صادرات الجزائر، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، حيث تشكل ما نسبته 32.73 % من الواردات من الجزائر و 28.7 % من الصادرات إلى هذه البلدان، وهذا على عكس سنة 2019 أين سجلت الصادرات إلى هذه المجموعة انخفاضا ملحوظا من 9.2 مليار دولار إلى 6.8 مليار دولار. كما سجلت واردات الجزائر من هذه الدول انخفاضا ملحوظا بنسبة 23.5 % من 14.7 مليار دولار إلى 11.3 مليار دولار أمريكي، لا تزال الصين المورد الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الحاد للواردات منها في عام 2020 إلى 24.5 %، وتبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الجغرافية الأخرى أمريكا وأفريقيا بنسب ضئيلة وقد انخفضت قيمتها الاجمالية بنسبة 24.11% مقارنة بسنة 2019 وعلى العموم انخفضت القيمة الاجمالية للتبادلات التجارية مع دول أمريكا بنسبة 27.67 % مقارنة بسنة 2019 مع تراجع طفيف في قيمة المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2019 ، أي ما يعادل انخفاضا قيمته 456.26 مليون دولار أمريكي.

**ثالثا: السياسات التجارية المنتهجة خلال جائحة كوفيد- 19**

فرضت جائحة كوفيد- 19 على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات التجارية منها (تواتي و بودغدغ، تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد، 2022، صفحة 180):

- اتخذت الحكومة عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، كما تم تسهيل إجراءات استيراد المواد الطبية والغذاء وفقا للمادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20 - 109 المؤرخ في 5 ماي سنة 2020،

- الاعلان عن عدة تدابير لتخفيض فاتورة الاستيراد بـ 10 مليار دولار أمريكي ( 6% بالنسبة للناتج الاجمالي) من خلال منع استيراد المحاصيل الزراعية موسم الحصاد، تحسين المنتجات الخاضعة للضريبة الوقائية الاضافية و تطوير ملف وطني رقمي للمنتجات المصنوعة في الجزائر، وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من 2021 ، بشكل قد يوفر نحو 3 مليارات دولار، ووقعت شركة سوناطراك الجزائرية و"ناتيرجي" الإسبانية اتفاقية جديدة لتصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإسبانية لمدة 10 أعوام، ومع شركة "إيني" الإيطالية 3 اتفاقيات لتجديد عقد تصدير الغاز الجزائري إلى السوق الإيطالية حتى عام 2049؛

- سطرت الحكومة هدف رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 5 ملايير دولار، وفي هذا الاطار تضمن قانون المالية لسنة 2021 الاعفاء "الدائم" من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لعمليات تصدير السلع والخدمات" المدرة للعملة الصعبة" التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، وإعفاء مصدري الحلي التقليدية المصنوعة من الفضة من الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى إجراء جمركي متمثل في تحرير السلع الموجهة للتصدير في حالة وقوع نزاع بعد اكتتاب التصريح بالتصدير لدى الجمارك؛

- إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري، والتوجه نحو السوق الإفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية أوائل التخفيضات المتتالية للعملة المحلية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد- 19 ، حيث سمح بنك الجزائر بتخفيض سعر الصرف الاسمي، منذ بداية شهر مارس 2020 ، تم تداول أزواج دينار/يورو، الدينار/ الدولار عند 133 و 119 .مقابل 139 و 128 في أفريل، بتخفيض الدينار بنسبة 4%و 7%. وبذلك وصل الدينار إلى أدنى مستوى تاريخي له مسجلا انخفاضا أكبر بكثير من ذلك الذي وقعته الحكومة في قانون المالية لعام 2020 بسعر 123 الدينار للدولار

-نصت المادة 110 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على التراخيص باستيراد السيارات السياحية التي تقل عن ثلاث سنوات للمواطنين الخواص المقيمين، مرة واحدة كل ثلاث سنوات بواسطة عملتهم الخاصة المودعة بأرصدة حساباتهم بالعملة الأجنبية التي تم فتحها بالجزائر مع دفع جميع الحقوق والرسوم.

## المبحث الثالث: تحليل الميزان التجاري الجزائري في ضوء السياسة التجارية

بالرغم من سعي الحكومة إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن قطاع المحروقات بقي المحرك الرئيسي لاقتصاد الجزائر والمؤثر الأساسي على وضعية الميزان التجاري وهو ما يعبر عن فاعلية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر.

### المطلب الأول: تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري

يمكن تتبع تطور الميزان التجاري ورصيده من خلال الجدول التالي

**الجدول رقم 08: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2023**

الوحدة: مليار دولار

| السنوات | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 2000 | 21.65 | 9.35 | 12.30 |
| 2001 | 19.09 | 9.48 | 9.61 |
| 2002 | 18.71 | 12.01 | 6.7 |
| 2003 | 24.47 | 13.32 | 11.14 |
| 2004 | 32.22 | 17.95 | 14.27 |
| 2005 | 46.38 | 19.57 | 26.81 |
| 2006 | 54.47 | 20.68 | 34.06 |
| 2007 | 60.59 | 26.35 | 34.23 |
| 2008 | 78.59 | 38.07 | 40.52 |
| 2009 | 45.18 | 37.40 | 7.78 |
| 2010 | 57.09 | 38.89 | 18.20 |
| 2011 | 72.89 | 46.93 | 25.96 |
| 2012 | 71.74 | 51.57 | 20.17 |
| 2013 | 64.38 | 54.99 | 9.38 |
| 2014 | 60.13 | 59.67 | 0.46 |
| 2015 | 34.57 | 52.65 | 18.08- |
| 2016 | 29.31 | 49.44 | 20.13- |
| 2017 | 34.57 | 48.98 | 14.41- |
| 2018 | 41.11 | 48.57 | 7.46- |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2019 | 35.31 | 44.63 | 9.32- |
| 2020 | 21.93 | 35.55 | 13.62- |
| 2021 | 55.38 | 37.46 | 1.09 |
| 2022 | 65.45 | 38.86 | 26.58 |
| السداسي الاول 2023 | 26.89 | 10.06 | 16.83 |

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على النشرات الثلاثية السنوية لبنك الجزائر

أوضحت بيانات الجدول رقم 08 أن رصيد الميزان التجاري شهد ارتفاع متواصل بداية من سنة 2000 باستثناء سنة 2001 و 2003 ، سجل أعلى قيمة بفائض قدره 40.60 مليار دولار أمريكي سنة 2008 ، وأدنى قيمة قدرت في حدود 8 مليار دولار بسب انخفاض عائدات الصادرات المحروقات نتيجة تراجع أسعار المحروقات خلال الأزمة العالمية الاقتصادية وما سببته من ركود عالمي، لكنه ارتفع السنوات الموالية نتيجة التعافي وتحسن أسعار المحروقات، ليسجل أول عجز بعد 18 سنة من الفوائض المتتالية بفعل الصدمة النفطية التي كانت أثارها حادة على الاقتصاد الجزائري حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من فائض قدره 0.46 دولار سنة 2014 إلى عجز قدره 20.13 مليار دولار سنة 2016 ، تقلص العجز في عام 2017 إلى 14.2 مليار دولار أمريكي مع انتعاش صادرات النفط وانخفاض الواردات بسبب إجراءات كبح الواردات لينخفض سنة 2019 إلى 6.7 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص معدل التغطية والذي يعبر عن قدرة الصادرات على تغطية الواردات فاذا زاد هذا المؤشر عن 100 % فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة فائض أما إذا قل عن 100 % فهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة عجز، كما يعرف بأنه معدل التغطية بأنه النسبة المحققة نتيجة تغطية اجمالي الصادرات إلى إجمالي الواردات ويحسب بالعلاقة الآتية:

معدل التغطية = الصادرات / الواردات

**الجدول رقم 09: تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التغطية | 193 | 157 | 182 | 175 | 226 | 255 | 218 | 201 | 115 | 139 |

| 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 156 | 143 | 120 | 103 | 67 | 64 | 76 | 87 | 86 | 65 | 107 |

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على بيانات الجداول السابقة

فقد عرف فترات من الارتفاع و الانخفاض خلال فترة الدراسة والتي ترجع في الأساس إلى تغيرات أسعار المحروقات، حيث بلغ أعلى نسبة سنة 2006 بمعدل قدر ب 255 % وأدنى سنة 2016،

كما يبين مؤشر مؤشر درجة الانفتاح التجاري الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والمستوردات) /إلى الناتج المحلي الإجمالي، درجة انكشاف البلد على العالم الخارجي، ومدى ارتباطه. أين عرف تذبذب خلال فترة الدراسة بمتوسط يقارب 60 %، مما يدل أن الجزائر منفتحة على العالم الخارج ، وهذا يجعلها عرضة للصدمات الخارجية في ظل غياب التنويع الاقتصادي ، وقد سجل هذا المؤشر أعلى نسبة 77 %سنة 2008 .

وبالرغم من الفائض المسجل بالميزان التجاري بهذه الفترة إلا أننا نشهد تقلص حجمه في السنوات الأخيرة نظرا للزيادة الكبيرة التي ميزت حجم الواردات ابتداء من سنة 2009 وهي الفترة التي مع المخطط الخماسي للفترة (2014/2010) والذي زاد الطلب فيه على السلع والتجهيزات ذات الطابع الإنشائي لفائدة المشاريع الكبرى المبرمجة بهذا المخطط وهو ما زاد من حجم الواردات والتي شكلت فيها هدا النوع من السلع الجزء الكبير.

ومن التحليل السابق يمكننا القول أن الفائض الذي عرفه الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني والذي يزال يعاني مشاكل عديدة ومن أهمها طبيعة ومصدر المداخيل الناتجة عن التجارة الخارجية والتي يغلب على صادراتها تزايد الصادرات من المحروقات هده الأخيرة المرتبطة بدورها بأسعار النفط العالمية

بالإضافة إلى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات وهي التي تعطي الرصيد الطبيعة السلبية أو الايجابية.

**الجدول رقم 10: تطور الميزان التجاري الجزائري 2010-2020**

**الوحدة: مليون دولار**

| السنة | الصادرات | | الواردات | رصيد الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| | صادرات خارج المحروقات | صادرات المحروقات | | |
| **2010** | 1526 | 55527 | 40473 | 16580 |
| **2011** | 2062 | 71427 | 47247 | 26242 |
| **2012** | 2062 | 69804 | 50376 | 21490 |
| **2013** | 2165 | 63572 | 54852 | 11065 |
| **2014** | 2582 | 60304 | 58580 | 4306 |
| **2015** | 2063 | 35724 | 51501 | (13714) |
| **2016** | 1780 | 28246 | 47089 | (10868) |
| **2017** | 1390 | 33261 | 46049 | (10858) |
| **2018** | 2830 | 38338 | 46197 | (5029) |
| **2019** | 2580 | 33243 | 41934 | (6111) |
| **2020** | 1909 | 20016 | 35547 | (13622) |
| **2021** | 4495 | 34058 | 37464 | 1089 |
| **2022** | 5815 | 59642 | 38868 | 26589 |
| **السداسي الاول 2023** | 2348 | 24553 | 10059 | 16842 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2010-2014
- المديرية العامة للجمارك، إحصاءات التجارة الخارجية 2015-2020

-Bank of Algeria , Bulleten Statistique Trimestriel , 2em trimester 2023.

يتضح من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري قد عرف فائضا سنتي 2010، 2011 نتيجة لارتفاع عائدات صادرات المحروقات التي أدت إلى ارتفاع احتياطي الصرف، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات

خارج قطاع المحروقات كذلك، حيث طبقت الجزائر إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير الصناعة الجزائرية والزيادة في نفقات التجهيز للدولة وإنعاش برنامج بناء المساكن، وتحسين جاذبية الاستثمار من اجل تطوير النشاط الاقتصادي.

كما سجل الميزان التجاري عجزا يقدر ب 15097 مليون دولار خلال الفترة (2015-2017) مقابل فائض 11924 مليون دولار خلال الفترة (2012-2014)، هذا بسبب الصادرات والتي عرفت انخفاضا قدر ب 33423 مليون دولار أي بنسبة 50.20 % ، هذه النسبة اثرت عليها تدهور صادرات المحروقات التي انخفضت بقيمة 33095 مليون دولار لكون أن صادرات المحروقات تسجل 95% من مجموع الصادرات الوطنية.

إلا أن رصيد الميزان التجاري سجل تراجع في السنوات 2012، 2013، 2014 على التوالي لينتهي بعجز واضح حين سجل نتائج سلبية خلال الفترة 2015-2020، ويرجع ذلك إلى حدوث المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 39)، والتي تمثل الصادرات الأساسية للجزائر في ظل غياب محركات أخرى لنمو الصادرات وعدم تنويع النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى المستوى المرتفع جدا للواردات.

ومن الملاحظ أن سنتي 2017 و2018 سجلتا تقريبا استقرارا في الواردات كنتيجة لسياسة كبح الواردات التي لجأت إليها الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها والمتمثلة في تسقيف العديد من الواردات عبر وضع رخص الاستيراد على بعض المنتجات ورفع الرسم الإضافي الوقائي على غالبية السلع المستوردة، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم العجز التجاري مع ارتفاع طفيف في الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2018 في إطار جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات بطرحها جملة من التحفيزات في إطار سياستها التنموية.

وفي حين سجلت فاتورة الاستيراد في سنة 2019 انخفاضا مقارنة بسنة 2018، إلا أن انخفاض قيمة صادرات المحروقات كنتيجة لانخفاض أسعار النفط التي تأثرت بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد عمل على تعميق حالة العجز التجاري الجزائري الذي سجل سنة 2020 مستويات جد مرتفعة ليستقر عند عجز ب 10.6 مليار دولار بسبب الأثر المركب لاستمرار تراجع صادرات النفط (المديرية العامة

للجمارك، جانفي 2021، صفحة 08) كنتيجة لتداعيات جائحة كورونا وانعكاساتها على تناقص توقعات نمو الطلب العالمي من ناحية، وانخفاض قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات كذلك بمعدل 12.59 % على الرغم من الانخفاض المعتبر الذي حققته الواردات في السنة 2020 والمقدر 7.54 مليار دولار عن سنة 2019.

ويمكن القول كخلاصة لهذا التحليل بأنه ورغم الإصلاحات الهادفة لتنويع مصادر دخل الاقتصاد، فإن الجزائر ما زالت تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وإهمال صادرات خارج المحروقات التي تبقى أهميتها هامشية وحسب.

## المطلب الثاني: آفاق تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الميزان التجاري

مما لاشك فيه أن سعي الجزائر نحو ترقية صادراتها وترشيد وارداتها ومحاولتها للانضمام المنظمة العالمية للتجارة يقف وراءه مجموعة من الأهداف والدوافع التي تتطلع إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

– **إنعاش الاقتصاد الوطني**: من خلال ارتفاع حجم المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادة المنافسة التي يمكن إن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

– **تحفيز وتشجيع الاستثمارات**: إن انضمام الجزائر إلى التكتلات التجارية قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.

– **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية**: وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الأساسيات للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من الموارد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية.

كما سبق ذكره سابقا فانه ورغم الإصلاحات الهادفة لتنويع مصادر دخل الاقتصاد، فإن الجزائر ما زالت تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وإهمال صادرات خارج المحروقات التي تبقى أهميتها هامشية وحسب، وهو ما يطرح ضرورة العمل على تنوير الصادرات الجزائرية أين سنقف في هذا المطلب امام مختلف عراقيل التجارة الخارجية وأهم خيارات تنويعها.

**أولا: معوقات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر**

على الرغم من التحولات الكبيرة التي عرفتها التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي كانت في حقيقة الأمر انعكاسا لتطور الاقتصاد الوطني، إلا أن منظومة التجارة الخارجية في الجزائر لا تزال تعاني من عدد من المعوقات التي تعيق المشاركة المتكافئة للجزائر في الاقتصاد العالمي، من هذه المعوقات نركز على (بركان، 2022، صفحة 34):

**أ-المعوقات المؤسسية:**

– تعاني المؤسسة الجزائرية من افتقاد الكفاءة التنافسية التي تمكنها من توفير المنتج المحلي بمواصفات جودة عالمية لمواجهة المنافسة الخارجية وبأسعار مقبولة.

– هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تفتقد لتطوير وظيفة التصدير ضمنها، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بوظيفة التسويق الدولي، على الرغم من أهميتهما في الهيكل التنظيمي المعاصر باعتباره عصب التجارة المحلية والدولية.

– المتعامل الاقتصادي الجزائري يفتقد لثقافة التصدير كخيار أساسي ضمن خيارات عمليات الإنتاج نظرا لانعدام الخبرة في هذا المجال، في مقابل سيادة ثقافة الاستيراد.

– عدم الاهتمام الكافي بتفعيل نظام الجودة وتصميم المنتجات وتغليفها وتوزيعها، وهو ما نتج عنه عدم القدرة على قياس القدرة التصديرية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

**ب–المعوقات التنظيمية:**

– تطبيق عشوائي وغير مدروس بجدية للإجراءات والتدابير المنتهجة ضمن القوانين المنصوص عليها، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية؛

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية في الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات نحو الخيارات الأكثر فاعلية وكفاءة؛

– التشابك والتداخل في مهام مختلف الهيئات الموكل إليها وظيفة ترقية المنتج المحلي وحمايته وكذا دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

– افتقاد إستراتيجية معلنة ودقيقة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنمية التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل التشابك الموجود بين الأسواق الوطنية والخارجية.

**جـ – المعوقات الاقتصادية:**

– عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر لتغيرات شروط السوق، ما أنتج عدم مقدرته على التجاوب مع تغيرات الأسعار وكذا الاستجابة لتغيرات الطلب المحلي قبل الخارجي؛

– عدم الاهتمام الجاد والكافي بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر الشريان الأساسي في أي اقتصاد فضلا عن وزنه المعتبر في المبادلات التجارية الدولية؛

– على الرغم من اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي إلا أن النتائج لم تكن كافية نظرا للتركيز على الصناعات الكبرى وعدم إعطاء الأولوية بالدعم والتشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، والتبعية التكنولوجية.

**ثانيا: خيارات تنويع التجارة الخارجية الجزائرية**

تسعى الجزائر إلى العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتطوير مصادر جديدة للدخل الوطني بتوفير مناخ ملائم للاقتصاد الوطني، واللحاق بالركب الاقتصادي العالمي وتطبيق الإصلاحات والإجراءات التي من شانها تؤدي بارتفاع النمو الاقتصادي الذي يتلاءم مع الوضع العالمي مستقبلا.

ومن هذا المنطلق فقد تبنت الدولة الجزائرية إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، من اجل الخروج من الاعتماد الكلي على عائدات البترول، ووضعت عدة برامج لتحقيق هذا الهدف منها برنامج تأهيل الاقتصاد الوطني الذي يهدف إلى مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الاتحاد الأوربي والجزائر، وجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق.

وباعتبار أن الجزائر غنية بإمكانياتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية فإن على الدولة التركيز في الفترة المقبلة على الاستثمار في خيارات إستراتيجية تمكنها من تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز صادراتها للخروج من سيطرة الاقتصاد الريعي وكذا كبح فاتورة الواردات التي ما فتئت ترتفع، ومن أهم هذه الخيارات نركز من خلال هذه الدراسة على المجالات التالية (بركان، 2022، صفحة 35).:

**أ – القطاع الفلاحي**: يلعب هذا القطاع دورا مهما في تحريك عجلة التنمية بشكل دائم لتغطية الاحتياجات الرئيسية للمواطنين و تحقيق الأمن الغذائي أولا، بالإضافة إلى اعتباره الركيزة الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني بفضل ارتباطه بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، و على الرغم من كل هذا إلا أن الميزان التجاري الفلاحي يعرف عجزا منذ سنة 2000، بل إن هذا العجز في تزايد مستمر خاصة منذ سنة 2014، مما يعكس أن نسبة تغطية الصادرات للواردات التي تعتبر من أهم مقاييس الأمن الغذائي لا تزال جد ضعيفة، ولهذا فقد أصبح على الدولة في الجزائر تصميم وتنفيذ سياسة زراعية واضحة الأهداف والمعالم لمواجهة النقص الفادح في المعروض من المنتجات الفلاحية من ناحية وإقامة علاقات منسجمة بينه وبين القطاعات الاقتصادية لتحقيق استغلال أمثل للأراضي الزراعية الخصبة وكذا الموارد المائية والبشرية المتاحة في هذا القطاع.

**ب – القطاع الصناعي**: يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني لذلك فإن لتطويره أهمية بالغة في تشغيل اليد العاملة وتحقيق الإيرادات المالية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما يتطلب توفير المناخ الملائم للاستثمارات الخاصة ودعمها وتأهيلها خاصة فيما تعلق بتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإبداع والابتكار، وفي هذا العصر الذي تجزأت فيه العملية الإنتاجية عبر عديد دول العالم في إطار سلاسل القيمة العالمية فإن الجزائر مدعوة بشدة للاستفادة من الفرص التي يتيحها الانضمام إلى هذه السلاسل الإنتاجية للتمتع بمزايا نقل التكنولوجيا وفتح نوافذ جديدة للمنتجات المحلية ضمن إمدادات عمليات الإنتاج التي تتم على المستوى الدولي.

**جـ – الطاقات المتجددة**: رغم المكانة المعتبرة التي تحتلها الجزائر في سوق النفط والغاز العالمي كمصدر لهاتين السلعتين الاستراتيجيتين إلا أن تبني الدولة لبرنامج طموح للطاقات المتجددة سيعمل على تأمين مصادر طاقوية جديدة، لتفادي الصدمات الاقتصادية المتعلقة بسعر النفط بها وأيضا في سياق التحول الطاقوي نحو طاقات أكثر استدامة وحفاظا على البيئة، ليس هذا فحسب بل إن ما تتمتع به الجزائر من موارد وإمكانيات هائلة في مجال الطاقات النظيفة يؤهلها لتنويع مزيجها الطاقوي والخروج من تبعيتها للمحروقات فقط بل سيمكنها من الحفاظ على مكانتها كدولة مصدرة للطاقات البديلة كذلك (بركان، 2022، صفحة 35).

**خلاصة الفصل:**

اتضح من خلال هذا الفصل أن تطور السياسة التجارية للجزائر كانت متباينة من فترة الى اخري وذلك تماشيا مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى ولاسيما المالية والنقدية . كما اتضح أن لإجراءات السياسة التجارية واهدافها تلك كان لها انعكاس علي هيكل الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري وتطورهما ولا سيما خلال الفترة ( 2000- 2022)

كما اتضح أن امكانيات و آفاق ترقية التجارة الخارجية ومنه تحسين رصيد الميزان التجاري ممكنة للجزائر وذلك من خلال تنويع هيكل الاقتصاد المحلي ومنه زيادة وتنويع الصادرات واحلال الواردات .كما اتضح أن التجارة الخارجية للجزائر والسياسة التجارية لا تزال تواجه بعدد من المعوقات منها ما هو محلي ومنها ما هو خارجي.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

اتضح من خلال العرض السابق أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من سلع من الدول الأخرى، فإما تكون الدولة مصدرة او مستوردة. وبذلك تترتب عليها التزامات وحقوق تجاه الدول الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة حيث يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية فكل دولة تسعى الى المحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي يعتبر مؤشر للقوة الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للدولة أو تحقيق فائض فيه. ومن هنا تحاول الدول جاهدة على وضع استراتيجيات وإتباعها لتحقيق التنمية لاقتصادها ومنها تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية كاستراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تنمية الصادرات التي تهدف لتنويع الموارد والسلع وتختلف كل دولة في كيفية إتباع هذه الإستراتيجية حسب ما تمتلكه من موارد اقتصادية.

كما اتضح أن الجزائر وباعتبارها من الدول النامية سعت خلال الفترات الأخيرة من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مساعيها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005 وذلك من خلال انتهاج سياسات تجارية تماشيا مع الظروف الاقتصادية المحلية التي مرت بها وارتباطا بالشركاء الاجانب وخاصة الاتحاد الاوربي. تلك السياسات كان لها الاثر الواضح علي هيكل الميزان التجاري ورصيده الذي شهد فوائض وعجوزات من فترة الى اخرى.

فخلال العقد الاول من القرن الحالي وحتي النصف الاول من العقد الثاني ، وفي غمار سياسات مخططات التنمية التي بدأت سنة 2001 وسياسات الانفاق التوسعية ، و الذي رافقها زيادة في الطلب علي السلع والخدمات للقطاع العام والخاص دعمت **بسياسة تجارة تحررية ( سهلة )** وخاصة في جانب الواردات ؛ ونظرا لتركز الصادرات على مصدر واحد المحروقات فإن تطور الصادرات ظل رهين لأسعار تلك المورد التي شهدت ارتفاعا غير مسبوق خلال ذلك العقد.

مع تراجع اسعار المحروقات مند 2014 و استمرار ارتفاع حجم الواردات اخد الميزان التجاري للجزائر يسجل عجوزات هذا الوضع دفع الجزائر الى اتباع **سياسة تجارية تقييدية** في محاولة لكبح الواردات اساسا، دون الالتفات الي جانب الصادرات . ورغم تلك الاجراءات استمر عجز الميزان التجاري . وكان لجائحة كورونا وما تبعها من اجراءات الاغلاق وتراجع اسعار المحروقات أن عمق عجز الميزان التجاري . هذا الوضع دفع واضعي

السياسات الى **تشديد السياسة التجارية** اكثر ولا سيما في جانب الواردات . كما اتبعت وسطرت في الوقت الراهن اجراءات وسياسات بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات واعادة هيكلتها نحو اسواق غير تقليدية و خاصة اتجاه افريقيا. وكل هذا يؤكد **صحة الفرضية الاولي**.

اتضح كذلك من خلال تطور هيكل الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ؛ ان اتجاه رصيد هذا الاخير كان متماشيا تماما مع اتجاه الصادرات والواردات وادوات السياسة التجارية ؛ ففي الفترة ( 2000-2008) و الفترة ( 2010-2014) وهي الفترة التي شهدت حجم وقيم الصادرات مستويات قياسية كان رصيد الميزان التجاري يشهد فوائض رغم السياسة التجارية السهلة في جانب الواردات والتي شهدت هي الأخرى مستويات قياسية ، ولكن كان حجم الصادرات اعلي من الواردات الوضع الذي انعكس ايجابيا على رصيد الميزان التجاري. وقد كان لتلك الاجراءات السهلة الانعكاس السلبي بعد تراجع حجم الصادرات منذ سنة 2014 بسبب الازمة النفطية ، الوضع الذي انكس سلبا علي رصيد الميزان التجاري الذي شهد عجوزات مستمرة الي غاية مطلع العقد الحالي وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الثانية**.

اتضح كذلك من خلال العرض السابق. أن اجراءات السياسة التجارية وخاصة تلك التي تستهدف الواردات ، كون الصادرات رهينة لحجم انتاج واسعار المحروقات . كان لها الاثر الواضح علي تطور هيكل الصادرات والواردات ومنه رصيد الميزان التجاري . فبعد الفائض فيه و المدفوع بارتفاع اسعار المحروقات خلال العقد الاول والنصف الاول من العقد الثاني ، وبسبب السياسة التجارية التحررية والسهلة التي رافقت تلك الفترة ، اتضح أن تلك الفوائض انقلبت الى عجوزات مع النصف الثاني من العقد الماضي ؛ ثم تحولت الي عجوزات مزمنة نهاية العقد الماضي وبداية العقد الثاني. هذا الوضع دفع واضعي السياسات الي تكييف سياسة تجارية اكثر تشدد في جانب الواردات . وهو ما كان له الاثر الواضح في تراجع حجم الواردات وتحسن الصادرات خارج قطاع المحروقات ومنه رصيد الميزان التجاري الذي تراجع العجز فيه وتحوله الى فائض وهو ما **يؤكد صحة الفرضية الثالثة**.

اتضح كذلك أن الميزان التجاري والسياسة التجارية لا تزال تواجه بعدد من التحديات بعضها تنظيمي وتقني والاهم يرتبط بهيكل الاقتصاد المحلي الذي لا يزال اقل تنوعا ويعتمد علي مصدر اساسي في جانب التصدير . كما ان ادوات السياسة التجارية غير الجمركية وخاصة نطام الحصص وسياسة المنع والحضر تواجه بضغوط من الشركاء التجاريين للجزائر وخاصة الاتحاد الاوربي ، وكذلك كون تلك الادوات تتعارض مع مبادئ

حرية التجارة التي تنادي بها المنظمة العالمية للتجارة ، هذه الاخيرة التي تسعي الجزائر للانضمام اليها . وكل هذا **يوكد صحة الفرضية الرابعة**

بالضافة الي ما سبق يمكن التأشير لاهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة من خلال النقاط التالية

**النتائج: ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:**

- تعد السياسة التجارية وادواتها من اهم السياسات الاقتصادية الكلية والتي تؤثر علي العديد من المؤشرات الاقتصادية للدولة وعلى رأسها الميزان التجاري.
- يعد قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية ، وذلك كون الجزائر تعتمد علي قطاع المحروقات كقطاع اساسي في عمليات الانتاج والتصدير ، وهو المسؤول الاول ( قطاع التجارة الخارجية) علي جلب العملة الصعبة التي تستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، كما أن ضعف هياكل الاقتصاد المحلي جعلها ترتبط بالعالم الخارجي لتلبية الاحتياجات المحلية من خلال الواردات؛
- تطورت السياسة التجارية للجزائر مند مطلع القرن الحالي وفق ثلاث اتجاهات ؛ من سياسة تجارية سهلة الى سياسة تجارية متشددة الى سياسة تجارية اكثر تشددا؛
- لا يزال هيكل الصادرات في الجزائر تسيطر عليه صادرات المحروقات ؛ في حين هيكل الوردات اكثر تنوعا وتسيطر عليه السلع الوسيطة والغذائية . هذا الوضع ينعكس سلبا علي رصيد الميزان التجاري الذي يسوء كما تراجعت اسعار واحجام صادرات المحروقات ، مع عدم تراجع الواردات بنفس الاتجاه والحجم وذلك لارتباطها بهيكل الانتاج المحلي غير المتنوع. وقد اتضح ذلك من العجوزات والفوائض التي شهدها الميزان التجاري للجزائر؛
- كذلك على مستوى التركيبة السلعية للصادرات والواردات لوحظ انه لم يحدث اي تغيير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات رغم تحسن قيمتها قليلا مؤخرا ؛ والواردات التي تراجعت قيمتها ايضا مؤخرا، رغم مجموع التغيرات في ادوات السياسة التجارية الخارجية اي انه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة السلعية للصادرات وبقيت السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية التجهيز والمنتجات النصف مصنعة تحتل المراتب الاولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات.
- اتسع عجز الميزان التجاري بالجزائر بسبب تراجع الصادرات والواردات على إثر تدابير الإغلاق وتراجع أسعار المحروقات، وقد برهنت جائحة كوفيد – 19 كنوع أخر من الصدمات الخارجية عدم تنوع الصادرات الجزائرية

وارتباطها بالمحروقات، مما يعرض الاقتصاد الجزائري لهزات دورية عنيفة في ظل تجدد الصدمات الخارجية، وغياب التنويع في هيكل الصادرات وطبيعة الشركاء التجاريين؛

- يتسم الاقتصاد الوطني بمعدل انكشاف تجاري عالي نسبيا على العالم الخارجي، مما يجعله عرضة للتقلبات الدورية في الأسواق الدولية، وقد تراجع هذا المعدل خلال أزمة كوفيد- 19 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن جائحة كوفيد- 19 قد أثرت بشكل كبير على مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر؛

- ان تركز اتجاه التجارة الخارجية للجزائر يوضح إن حجم المبادلات التجارية يرتكز بشكل كبير مع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى جمهورية الصين، اما عن التبادل التجاري الجزائري العربي كان ضعيف جدا وقطاع النفط بقي يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات الإجمالية.

**الاقتراحات:**

بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على الجزائر ان تعمل على تنمية قطاع الطاقة المحلية واستغلال مواردها أحسن استغلال في تنمية اقتصادها الذي يعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للدخل كما يجب تنويع مصادر الدخل قدر الامكان وتوظيف الأموال التي تجنيها من عوائد صادراتها النفطية خلال الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط ارتفاعات كبيرة في برنامج التنمية المستدامة لتجنب المخاطر والأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة,

- ان تحسين وضعية الميزان التجاري لا يتوقف أساسا على فك القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على تبادل السلع فقط وإنما هو التنويع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري من جهة والتخصص الذي يوفر الأساس اللازم لتوسيع المبادلات من جهة أخرى .

- لتحقيق سياسات تجارية تنعكس بالإيجاب على اتجاه وحجم التجارة الخارجية لا تتوقف على إجراءات وتدابير سعرية وتنظيمية ومعاهدات دولية وإنما تتوقف على سياسات تؤدي الى زيادة الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبين داخليا وخارجيا وذلك من خلال تنمية القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي خارج المحروقات.

– ان العامل الجغرافي يلعب دورا كبيرا في المنافسة على الاسواق الخارجية لذلك على الدول العربية ان تقيم سياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الامكان والعمل على تحسين مستوى التبادل بينهم من خلال القيام بدراسة الاسواق الخارجية والتقرب منها للاستفادة من فرص حرية التبادل بينهم.

– تهيئة الهياكل المناسبة لتأطير ومراقبة تنفيد السياسات التجارية من اجل توفير منتوجات جزائرية بالكمية والنوعية والجودة المطلوبة في الاسواق الخارجية.

# قائمة المصادر المراجع

## قائمة المصادر والمراجع


Allaro, H. (2012). The impact of trade liberalization on the Ethiopia's trade balance. *American Journal of Economics, 02*(05), 75-81.

de Campos, M., & Oreiro, J. (2024). The impact of trade liberalisation and exchange undervaluation on exports, imports, and trade balance of Latin American countries (1970-2019).

JU, J., WU, Y., & ZENG, L. (2010). The Impact of Trade Liberalization on the Trade Balance in Developing Countries. *IMF Staff Papers, 57*(02), 427-449.

Pacheco-López, P. (2003). The Impact of Trade Liberalisation on the Trade Balance, the Balance of Payments and Economic Growth: the Case of Mexico. *Draft Available at http://www. etsg. org/ETSG2003/papers/pacheco-lopez. pdf.*

Parikh, A., & Stirbu, C. (2004). Relationship between trade liberalisation, economic growth and trade balance: an econometric investigation. *Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation*, 01-50.

Ramakrishna, G. (2011). India's trade policy: The impact on economic growth, balance of payments and current account deficit. *Journal of International Economics, 02*(01), 04-11.

Santos-Paulino, A., & Thirlwall, A. (2004). The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries. *The Economic Journal, 114*(493), F50-F75.

أحمد العدلي. (2006). *التجارة الدولية*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوبيع.

أحمد فارس مصطفى. (1982). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. سوريا: منشورات جامعة حلب.

أسماء عدائكة، و السايح بوزيد. (جوان, 2014). السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010 - 2016. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*(4)، 275-258.

أنيسة بركان. (2022). دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2010-2020. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 13*(01)، 37-25.

بلقاسم حسن بهلول. (1999). *سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيمها في الجزائر* (الإصدار الطبعة الاولى). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بلقاسم منهوم. (2013). مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات- دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009. معهد العلوم الاقتصادية- علوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة وهران.

جمال محمود عطية عبيد، صابر عدلي شاكر عبدالرحمن، و مي زكي حسن الجابري. (2022). أثر اجراءات ضبط الاستيراد على الحد من العجز في الميزان التجاري المصري. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 32*(03)، 1071-1045.

خديجة نميش. (2022). سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات -دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 05*(01)، 386-373.

خليفة برايس. (2012). دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) مذكرة ماجستير علوم اقتصادية نخصص تحليل اقتصادي. كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية جامعة الجزائر 03.

# قائمة المصادر والمراجع


دونية تواتي، و أحمد بودغدغ. (2022). تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 6*(2)، 182-166.

دونية تواتي، و أحمد بودغدغ. (2022). تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد- 19. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 06*(02)، 182-166.

رشيدة جيدل، و لحسن دردوري. (2021). محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 6*(1)، 00000000.

زايد مراد. (2005). دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه علوم التسيير). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة الجزائر.

زكريا جرفي. (2020). اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية / قسم العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر بسكرة.

زكرياء ماحي، و صبرينة ابنية. (2022 سبتمبر, 2022). أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020. *مجلة اقتصاد المال والاعمال، 07*(02)، 364-349.

سلمى دوحة. (2014). اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر", اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة.

سميرة بونوة، و منير نوري. (2018). النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14*(19)، 136-123.

عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2003). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد الباسط وفاء. (2000). *سياسات التجارة الخارجية*. القاهرة: دار النهظة العربية.

عبد الجليل هجيرة. (2012/2011). أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع دراسة حالة الجزائر أطروحة ماجستير علوم اقتصادية. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية.

عبد الغاني دادن، و محمد عبد الرحمان بن طجين. (2012). دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008. *مجلة الباحث*(10)، 189-175.

عبد اللاوي الزهرة. (2023). *السياسة التجارية وأثرها على حجم واتجاه التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري دراسة حالة الجزائر 2009-2019 اطروحة دكتوراه علوم تجارية تخصص مالية وتجارة دولية*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة زيان عاشور الجلفة .

عدنان طالب بختيار، و عمران عباس بختيار. (2021). أثر المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري باستخدام اسلوب التكامل المشترك. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 11*(01)، 200-172.

عمر شتاتحة. (2018). فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019 (مدكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة غرداية.

عمر شتاتحة، و أمحمد عبد الحفيضي. (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية - الجزائر أنموذجا -. *مجلة البديل الاقتصادي، 02*(01)، 165-194.

عمر شتايحة. (2018). فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019 (مدكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة غرداية.

# قائمة المصادر والمراجع


فايزة قاشي. (2007). *الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج*. وهران: منشورات دار الاديب.

فليح حسن خلف. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. مرسسة الوراقة للنشر والتوزيع: الاردن.

كامل بكري. (2009). *الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

مجدي محمود شهاب. (2007). *الاقتصاد الدولي المعاصر*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

محمد ابراهيم غزلان. (1975). *موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية*. مصر: دار الجامعات المصرية.

محمد ذياب. (2010). *التجارة الدولية في عصر العولمة*. مصر: دار المنخل اللبناني.

محمد عبد العزيز عجيمة. (1977). *الاقتصاد الدولي* . مصر: دار الجامعة المصرية.

محمود يونس، و عبد النعيم محمد. (2000). *أساسيات علم الاقتصاد*. مصر: الدار الجامعية.

مداني لخضر. (2005). تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري المتعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمة (مذكرة ماجستير تخصص التحليل الاقتصادي). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية.

مصطفى رشدي شيحة. (1994). *المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسةفي الاقتضاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

ناصر دادي عدون، و عبد الرحمان العايب. (2010). *البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

نور الهدى بوحيتم، و مسعود جماني. (ديسمبر, 2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-217). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 06*(02)، 169-192.

هجيرة عبد الجليل. (2012). *اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزلئر (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية)*. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

يوسف مسعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية* . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.